

SAR

من آمالٍ بموسمٍ وفيرٍ إلى رمادٍ
في مهبِّ الرِّيحِ

الإعلام الكردي بين حضوره
في السِّياسة وغيابه عن المجتمع

ما الشَّكل الأنسب للمشاركة السِّياسيّة
والاجتماعيّة للمواطنين؟

2019 9

تصوير: لواء سليمان



تصوير: بيروز بريك

كيف يستطيع المجتمع

المدني تقديم الأفضل؟

وحوكمتها الإدارية والمالية – إن وجدت- ومنها ما تعود أسبابه لظروف تحكمها توجهات المانحين التي لا تخلُ من شوائب السياسة أو لأهواء مستشارين وموظفين متحاملين على مناطق وفئات بعينها أو إلى القيود التي تضعها القوى المسيطرة أي إلى الإدارة الذاتية التي لم تستطع إلى الآن تهيئة أجواء من المرونة والتعاطي الإيجابي الدائم مع دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الشأن العام، وبالأخص حين تعمل المنظمات المحلية في مجالات بناء السلام والدمقرطة والمشاركة السياسية والاجتماعية وتمكين المرأة وغيرها من المجالات التي لا تتصل مباشرة بتقديم المساعدات والمنح والمعدات.

قدمت المنظمات الدولية جهوداً كبيرة في دعم سبل العيش وإيواء النازحين إضافةً لدعم بسيط تقدّمه للمنظمات المحلية، غير أن معظمها مُكبَّلٌ ببروقراطية غير مجدية، وكثيراً ما تنحو باتجاه تبني مشاريع لا تنسجم مع الحاجات، إذ يكون تقييمها منقوصاً أو خاضعاً لاعتباراتٍ سياسية أو لمزايجات بعض الموظفين وهذا ما يفقدها قدراً كبيراً من التأثير والفاعلية، ولهذا أثرٌ كبير في تشكيل صورة نمطية سلبية للعاملين في المنظمات؛ دولية كانت أم محلية.

اشتغالات الناشطين مبعثرة بين المشاركة في عملية السلام ضمن مسارات جنيف وغيرها وبين التصدي للاحتياجات الإنسانية والتنمية، ولا توجد أرضية حقيقية لتفاهات واسعة بين المشتغلين في الشأن المدني وربما تكون وجهات النظر المختلفة -ذات المنشأ السياسي في العموم- سبباً في الجفاء والتباعد، غير أن للشللية ومحاولات البروز الدور الأكبر في غياب التنسيق والتعاون يسهم في تكوين الصورة النمطية الأنفة الذكر.

رغم الجهود الكبيرة التي تُبذل والنجاحات الجزئية في مجالات كثيرة، يحقّ للجماهير والناقدين أن يسألوا: ماذا يقدم المجتمع المدني اليوم؟ وعلى أي مستوى يعمل؟ وكيف يحدد أولويات العمل؟ هل يستطيع المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة الاعتماد على ذاتها في تنفيذ بعض المشاريع الحيوية والمؤثرة؟ إلى أي حد تستطيع المنظمات والناشطون الابتعاد عن التجاذب السياسي لتقديم ما هو أفضل للمواطنين المهيكين من ظروف قاسية؟.

هيئة تحرير شار

أظهرت مسارات النزاع السوري الطويلة، أن القوى الإقليمية المغذية للصراع السوري لا ترتدع من تردي حال المواطنين ووضعهم الإنساني السيء، والمفارقة هي أنها مستعدة لإطالة الحرب وابتداع فصول جديدة فيها تحت ذرائع إنسانية، وقد أسهم انسداد الأفق السياسي والجدل حول المنطقة الآمنة وتجدّد التهديدات التركية باجتياح مناطق «شرق الفرات» في توتير الأجواء، ونسف الاستقرار لدى مواطني تلك المنطقة بجميع شرائحهم ومكوناتهم. المواطنون الذين يدفعون ضريبة الأطماع والمصالح الإقليمية، في وقتٍ سبق لهم أن دفعوا فيه كل فواتير الحرب وأكلافها الباهظة وعلى مدى سنوات عديدة.

الوضع الإنساني مهدّد بشدة في حال نشبت حرب على الحدود وسيصبح كارثياً فيما لو تحقّقت التهديدات، وعلى هذا الأساس تتحمل القوى الدولية الفاعلة والمجتمع الدولي المسؤولية في فرض الاستقرار ولجم التعدييات وتجريم الخيارات العسكرية، فالمواطنون القاطنون في تلك المناطق من سكان ونازحين، ليس بمقدورهم تحمّل فصل جديد من الحرب، فهم يسعون للتكيّف مع الظروف القاسية واستطاعوا تأمين جزء من مسلتزمات حياتهم وابتدعوا طرائق وسبلاً لمواجهة التحديات المعيشية والخدمية والأمنية.

إذ بات كل شخصٍ بقي في بيته صاحب تجربة فريدة وله قصة إنسانية مؤثرة، قوامها مواجهة الظروف الصعبة ومكابدة فراق الأهل والأصدقاء الذين اختاروا الهجرة سعياً لفتح آفاق جديدة في الحياة، هذا إن لم يكن قد دفع ضريبة مباشرة وكبيرة، كفقدان أحد الأعماء في الحرب كما هو حال مئات العوائل أو خسارة المسكن والمأوى كما حدث في كوباني والرقّة وغيرها من المدن والقرى والبلدات التي شهدت فصولاً قاسية من الحرب.

يجب أن ترقى محاولات دعم الاستقرار ومساعدة الناس في تحدي ظروف النزاع والحرب إلى أعلى درجة في سلم الأولويات، إذ لا يصح العمل في شأنٍ عام أو مجتمعي إذا غابت عنه مصالح المواطنين وانتظاراتهم، وهذا العمل يُطلب من القوى الممسكة بزمام القرار السياسي والعسكري، كما يُطلب أيضاً من باقي القوى السياسية والفعاليات المجتمعية، وبصورة أخرى من منظمات المجتمع المدني في المنطقة التي لا تستطيع تقديم الأفضل دائماً لأسبابٍ عديدة، منها ما هو عائد إلى المنظمات ذاتها وخياراتها في العمل وهيكلها

ثقافية تهتم بقضايا التعايش والشأن المدني ونشر قيم الديمقراطية والمجتمع المدني

لإرسال المساهمات والاقتراحات: shar-mag@outlook.com

المقالات تعبر عن آراء أصحابها وتقوم شار بنشرها التزاماً بحرية الرأي والتعبير

حقوق النشر والطبع محفوظة لمنظمة شار للتنمية

تصدر المجلة عن منظمة شار للتنمية



SHAR-MAGAZINE.COM

SHAR-MAG@OUTLOOK.COM

SHARMAGAZINE

SHARMAGAZINE

كيف يستطيع المجتمع المدني تقديم الأفضل؟
هيئة تحرير شار

1 افتتاحية

عن الحاجة لتطوير منظمات المجتمع المدني في منطقة الجزيرة
كاوا داود

2 دراسة

الأقليّات والديمقراطية.. صراع الهويّات المُتغيّرة
حسين جمو

5 ورقة بحثية

من آمالٍ بموسمٍ وفير إلى رمادٍ في مهبطِ الرّيح
عبدالحليم سليمان

10 تقرير

أطفال الحرب.. قنابلٌ مكتومة القيد ومجهولة النَّسَب
لامار أركندي

12 فيتشر

الإعلام الكردي بين حضوره في السّياسة وغيابه عن المجتمع
هيثم حجي

14 رأي

العنصريّة كما أشرحها لابنتي محاورّة أفلاطونية لمُعضلٍ إنسانيّة
عماد خلف

16 قراءة في كتاب

تقوّز اللاهَب.. حدثٌ يستحضر معاناة أبناء قامشلو
فنصة تقو

18 فيتشر

التطوع ثقافة مجتمعية قديمة يحاول "محمد شريف" إحياءها
آختين أسعد

20 فيتشر

شارك في صنع القرار.. أنشطة (شيان) لدعم مشاركة أفراد المجتمع في الشّأن العام
إعداد: شيلان شيخموس

22 تقرير

ما السّكل الأنسب للمشاركة السّياسيّة والاجتماعيّة للمواطنين، وكيف يُمكنهم المشاركة في صنع القرار؟
شفان إبراهيم

24 ريبورتاج

شوارعٌ تُعَيّد وأخرى منسِيّة
سهيلة صوفي

26 تقرير



تصوير: يروزربريك



تصوير: يروزربريك

عن الحاجة لتطوير منظمات المجتمع المدني في منطقة الجزيرة

كاوا داود

باختلاف المنظمات التي تستفسر منها عن أسباب نقص تمويلها، فمنها ما يكون عائداً لأسباب سياسية متعلقة بالحرب الأهلية السورية وتأثيراتها المباشرة على التنافس المدني، ومنها ما يكون لأسباب إدارية وتنظيمية، وأخرى تتعلق بسياسات المؤسسات المانحة التي قد لا تكون من أولوياتها التركيز على مناطق منطقة الجزيرة.

ولكن يحسب على هذه المنظمات، أنها لم تستطع إقناع المؤسسات المانحة بتمويلها، ما يضعنا أمام تساؤلات حول قدراتها على تنفيذ المشاريع أو البرامج الإغاثية أو التنموية بشكل مؤثر وفعال في المناطق التي تعمل فيها.

هناك عدد لا بأس به من هذه المنظمات تفتقد المعايير الدنيا لمؤسسة مدنية قد تطلبها المؤسسات الدولية المانحة عند تقديم

تحتضن منطقة الجزيرة عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني المحلي التي تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية الطارئة وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين وبشكل أصغر في مجال التنمية المستدامة والتي تسعى بدورها إلى تحقيق نوع من الاستقرار ضمن المجتمعات التي تنفذ فيها.

تعاني هذه المنظمات المحلية من قلة فرص التمويل وشحها، إن صح التعبير وهذا يؤثر بشكل مباشر على فرص استمراريتها وتواجدها كقوى مدنية قادرة على التأثير في المجتمعات بشكل إيجابي وفرض واقع مدني فعال ومؤثر ناتج عن التعاون والتنسيق المستمر مع القطاعين الخاص والحكومي.

تختلف أسباب نقص تمويل المجتمع المدني المحلي في منطقة الجزيرة

المنح لها، حيث لا وجود لرؤية واضحة أو هدف استراتيجي واضح من إنشاء هذه المنظمة إلا مساعدة الفقراء والمحتاجين والمتضررين وتقديم المساعدات الإنسانية على حد قول البعض من ممثلي هذه المنظمات.

ما الذي ينبغي لمنظمة مدنية امتلاكه عند الشروع في التقديم على المنح الدولية أو الإقليمية؟

إن امتلاك رؤية ومهام وقيم مدنية واضحة، هي الخطوات الأساسية الأولى التي يجب أن تتخذها عندما تقوم بتمويل أو إنشاء منظمة ما، وهي تعد البوصلة الرئيسة التي توجه عمل المنظمات، والتي تساعد بتوجيه كل نشاط أو قرار أو أية برامج ومشاريع تنوي هذه المنظمة القيام بها.

تصف رؤية المنظمة شكل المنطقة التي تخدم فيها وهي تكون صورة للواقع الذي تسعى لخلقه وكيف ستؤثر على حياة الناس أو المجتمعات نتيجة للمشاريع التي ستقوم بها، بينما تشرح مهام المنظمة بإيجاز الغرض الرئيس من إنشاء المنظمة، ما هي الأنشطة التي تقوم بها، والنتائج النهائية التي تسعى لها.

تتمثل قيم المنظمة، بأنها المبادئ الرئيسة التي ينبغي على المنظمة التمسك بجميع جوانبها، ويرى البعض أنها مرتبطة بجودة العمل، بينما يحددها البعض الآخر بطبيعة العمل الذي تقوم به المنظمة.

مع انتهاء تحديد القيم الأساسية للمنظمة، ينبغي على المؤسسين استخدامها في سبيل رسم القرارات حول طبيعة النشاطات والمشاريع أو البرامج التي قد تنفذ لاحقاً مع الأخذ بالاعتبار (معايير اسفير) الإنسانية المتضمنة للميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية.

كما ينبغي لهذه المنظمات امتلاك سياسات عملية ومالية داعمة واضحة تراعي أو تتوافق بشكل جزئي مع سياسات المانحين التي يبحث عنها غالبية المانحين الدوليين كالوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أو وكالة التنمية البريطانية (UKAID) أو إدارة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO) وغيرهم من المانحين.

تضم السياسات العملية بشكل رئيسي إدارة الموارد البشرية التي تهتم بالسياسات التوظيفية والالتزام بساعات العمل، إضافة إلى كتابة عقود الموظفين وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المنظمة، كما تضم سياسات العمليات الشرائية سواء كانت هذه العمليات لشراء مواد وبضائع عينية بطريقة مباشرة أو عن طريق الموردين أو كانت شراء خدمات من شركاء العمل كالتعاقد مع بعض شركات البناء لإعادة تأهيل الأبنية المتضررة على سبيل المثال.

كما يعتبر قسم التنسيق الحكومي وسلامة وأمن الموظفين الذي يقوم بتدريب وتهيئة الموظفين للعمل ضمن البيئات المعقدة والخطرة أمنياً، وتقييم الوضع الأمني والمخاطر الأمنية المحتملة للمشاريع المخطط تنفيذها في المناطق المستهدفة جزءاً من العمليات، وتعد أقسام اللوجستيات وصيانة الحواسيب والأجهزة الإلكترونية أيضاً من الأقسام التي تتبع أو تكون جزءاً من العمليات.

تضم السياسات المالية ضبط حركة المال الداخلية والخارجية للمنظمة خصوصاً المرتبطة بالمصارف، إضافة إلى إدارة الأموال والدفعات في العمليات الشرائية الصحيحة وتوثيق وأرشفة كافة الفواتير والدفعات المالية والأوراق المرتبطة بها ضمن ترتيب معين يتوافق مع السياسات الداخلية للمنظمة وفقاً لمتطلبات المانحين الذين قد يطلبون الأرشفة الإلكترونية والورقية على حد سواء،



الأقليات والديمقراطية.. صراع الهويّات المُتغيّرة

حسين جمو

القبلية. إنّ أكثر الحروب الطاحنة التي مزقت الكيان الاجتماعي الإسلامي الهش، كانت تدور بين كتل اجتماعية هائلة تنتمي كل منها إلى أرومة قبلية مختلفة، كما في حالة الصراع بين القيسيين واليمانيين في «مرج راهط» قرب دمشق، في عهد مروان بن الحكم الذي اتخذ من القبائل اليمانية ذراعاً ضاربة ضد القيسيين المناوئين له في شمال سوريا في ذلك الوقت.

واستمرت حالة الصراعات الطاحنة بين الهويات الدنيا في الإسلام كأبرز ساحة تسيل فيها الدماء. ولا يختلف الأمر -كردياً- عن هذه الظاهرة، إذ بقيت الهويات القبلية أقوى بمراحل من الهوية القومية، وبرزت كأداة تدمير ذاتية، غير واعية لكيان قومي، كان يمكن البدء في وضع أسسه في وقت مبكر، بدلا من حالة الصدمة السياسية التي عاشها الكرد نهاية الحرب العالمية الأولى، حين باتوا معزولين عن أي نقاش مثمر حول مستقبلهم.

ظهرت عشرات التعريفات التي تحاول تأطير مفهوم الهوية والانتماء في صياغات مُحكّمة، لا تبدو كلاً منها على جِدّة كافية إلا بشكل جزئي، أو يمكن الخروج بخلاصة من مجموع التعريفات البارزة بصياغات تنطبق على حالة محددة.

قبل أن نطرح سؤال الانتماء، لا بد من تعريفٍ بتدرج مراحل، فالانتماء نفسه هو من أحد أقدم الأسئلة في المسيرة البشرية، ويختلف تبعاً لبيئة وسياق كل مجموعة تجاه الأخرى، وكل فرد داخل المجموعة أيضاً، والعلاقة بالمحيط. فالاستغراق في تعريف دوائر الانتماء سيُفضي بنا إلى نقاش لا ينتهي حول الفرد والمجتمع، ضمن ظروف موضوعية. وبدلاً من ذلك، فضّلْتُ في هذه الورقة التركيز أكثر على إيراد الأمثلة بدلاً من التعريفات الصرفة.

لمحة عن القبيلة المحاربة في الإسلام

لم يتبلور الإسلام في بداياته كهوية اجتماعية فوق الهويات الفرعية

Ready أو Relief Web.

حقيقة القول، لا يخفّ على العاملين في الشأن المدني العام حقيقة دخول عوامل أخرى في عمليات الدعم والتمويل المدني، غير أن تمكين طواقم المنظمات المحلية وبناء قدراتهم وتطوير سياسات وإجراءات المنظمات المحلية هي أول خطوة في خرق الجدار الصلب القائم بين هذه المنظمات وبين تحصيلها للدعم، وبالتالي استمرارية وجودها واستدامة تأثير نشاطاتها على المجتمعات المستهدفة.

التحضير لتوطين المساعدات الإنسانية:

طورت قمة اسطنبول العالمية للعمل الإنساني سنة ٢٠١٦ (World Humanitarian Summit ٢٠١٦) نقاشات عديدة تمخض عنها (ميثاق من أجل التغيير) الذي أرسلت نسخة مُنقّحة منه إلى المنظمات المحلية والدولية للتوقيع عليها في آذار ونيسان ٢٠١٩.

ينصّ هذا الميثاق على توطين المساعدات الإنسانية وزيادة تفعيل دور المنظمات المحلية في الاستجابة الإنسانية عن طريق ثمان نقاطٍ سيتم العمل بها مع مطلع ٢٠٢٠، حيث ستلتزم المنظمات الدولية الموقعة على هذه الاتفاقية، على تحويل ٢٥٪ من تمويلها المباشر للمنظمات المحلية وتقديم هذه المنظمات للمانحين مباشرة، في محاولةٍ منها للضغط والتأثير على سياسات الجهات المانحة في أميركا الشمالية وأوروبا لتشجيعهم على زيادة نسبة الدعم بشكلٍ متزايد سنوياً من تمويلهم الإنساني إلى المنظمات غير الحكومية المحلية.

كما ستعمل المنظمات الدولية الموقعة على الميثاق على أن يدخل الشركاء المحليون في تصميم البرامج والمشاريع منذ البداية والمساهمة في صنع القرار على قدم المساواة في التأثير على تصميم البرامج وسياسات الشراكة، إضافةً إلى التزامها بسياسات توظيف عادلة للحد من استقطاب موظفي المنظمات المحلية، لأن ذلك يساهم بشدة في تقويض وإضعاف القدرات المحلية.

وستلتزم المنظمات الموقعة على الميثاق أيضاً، بتغطية التكاليف الإدارية بشكلٍ كافٍ، وتعمل على تخصيص نسب مئوية محدّدة تذهب مباشرةً إلى تطوير وبناء قدرات الشركاء المحليين.

وأخيراً، ستقوم المنظمات الدولية بالتأكيد على دور الجهات المحلية الفاعلة أمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية وستضيفهم كمتحدثين إن سمحت الاعتبارات الأمنية بذلك.

في ظل التوسّع غير المسبوق في القطاع الإنساني الناتج عن وصول الحاجات الإنسانية فيه إلى مستويات عالية من الحاجة للمساعدات والمشاريع الإنسانية، وفي طور التوجه نحو توطين المساعدات الإنسانية، يتحتم على العاملين في منظمات المجتمع المدني في منطقة الجزيرة وفي سوريا ككل، البدء بعمليات المؤسسة والحوكمة كي تسير وتعمل وفقاً للحقائق على الأرض، للمساهمة في تغطية حاجات المكونات المجتمعية ومن ثم العمل على تعزيز حالة الاستقرار والتجانس المجتمعي بين مختلف مكونات منطقة الجزيرة.

حيث تصل مدة الاحتفاظ بأرشيف البرامج الممولة من قبل بعض المانحين لما يزيد عن سبع سنوات.

كما تشمل جداول الحسابات التي تنظم كافة العمليات المالية بما فيها تحديد رواتب الموظفين والتأمينات الاجتماعية وفقاً لقوانين عمل المناطق المحلية التي تعمل فيها.

أما فيما يتعلق بتنفيذ البرامج أو المشاريع الإغاثية أو التنموية على حد سواء، فينبغي لكل منظمة أن تمتلك على الأقل ثلاثة أقسام تنفيذية تعمل بشكل وثيق مع بعضها البعض ومع الأقسام الداعمة لها (قسم العمليات والقسم المالي) في سبيل تطوير المشاريع أو البرامج وتنفيذها.

أول هذه الأقسام هو (قسم تنفيذ المشاريع وتطويرها) الذي يضم بالعادة الفرق المكلفة بتنفيذ المشاريع وكتابة مقترحات مشاريع إغاثية أو تنموية وفقاً للحاجات المجتمعية، والذي يعمل بشكلٍ وثيق لا ينفصل عن القسم الثاني (قسم المتابعة والتقييم والتعلم والمساءلة (MEAL) الذي يقوم بشكلٍ وثيق مع القسم الثالث (قسم إدارة البيانات) بجمع البيانات الكمية والنوعية عم طريق الاستبيانات الورقية أو الإلكترونية أو المقابلات الفردية أو الجماعية، ومن ثم تحليل هذه البيانات وتطوير أبحاث تحتوي على بيانات دقيقة تساعد على إعطاء تصورات واضحة للمشاريع التي تحتاجها المنطقة فعلياً ويعكس تنفيذها تأثيراً إيجابياً على المجتمعات الموجودة هناك.

عوامل إضافية تسهم في تأسيس المنظمات وحوكمتها وتزيد من فرص تحصيلها للدعم:

إن تطوير أية منظمة لعلاقات عامة لفتح قنوات اتصال مع المنظمات العاملة في المنطقة والجهات المانحة (أفراد أو مؤسسات) وفق رؤية المنظمة وقيمها واستراتيجيتها بعيداً عن المزاجية وتشخيص هذه العلاقات؛ يعد أمراً حيوياً لاستدامة وجود المنظمة وتطوير عملها عن طريق الدخول في شراكات استراتيجية مع نظرائها من المنظمات الأخرى أو المانحين أنفسهم.

إضافةً إلى ما ذكر، ينبغي أن تكون آلية صناعة القرارات للرؤى والسياسات وتنفيذ البرامج آلية جماعية يعمل عليها كل من المؤسسين والموظفين على حد سواء مع إعطاء مرونة وحد أقصى للتأثير على غالبية الموظفين وفقاً لهيكليةٍ هرمية يتم التوافق عليها مسبقاً، مع التذكير بأن القرارات الفردية تعيق حوكمة المنظمة ومأسستها وتزيد من فرص الاستغلال والفساد الإداري والمالي الذي يهدد مستقبل المنظمة وفرصها في العمل وتحصيل الدعم.

كما هو معلوم، أن بيئة العمل الإنساني هي بيئة تعليمية باستمرار، وفي حالة تطوّر مستمر، وسيكون من الضروري للعاملين في هذا المجال؛ اكتساب المعرفة والخبرة باستمرار، وذلك عن طريق المشاريع المُنقّدة أولاً، وثانياً عبر تقديم دورات تطويرية مستمرة وإتاحة الوصول إلى منصّات التعلم الإلكتروني الأكاديمية مثل Coursera أو المنصات التقنية التطويرية المرتبطة بالعمل الإنساني مثل Disaster

ما يمكن قوله، بناءً على صراع القيسية واليمانية في صدر الإسلام، وشمّر وعزة في القرن التاسع عشر، والصراعات القبلية الكردية في العصور الوسطى وحتى مطلع القرن العشرين، إنّ الحروب الأهلية داخل الهوية العليا الواحدة، هي سمة التاريخ العام في المنطقة برمتها (١)، وليس الأمر كما يشاع ظاهرة كردية خاصة، بل إننا لو عرّجنا على تاريخ الإمارات التركمانية في الأناضول وشرقها، وفي العراق ومناطق شمال الشام بدءاً من القرن العاشر الميلادي، نرى أنّ أشد الحروب الأهلية فتكاً كانت داخل قبائل التركمان.

وقد يكون مثال «الأق قوينلو» السنة، و«القرة قوينلو» الشيعة، أوضح النماذج حول خطورة الصراعات داخل الهوية الواحدة المفترضة. كل من القبيلتين تتحدثان لغة واحد ولهجة واحدة أيضاً. «القرة قوينلو» باتت في نهاية الأمر القوة الضاربة للصفويين، فيما تشّتت «الأقو قوينلو» في أنحاء الأناضول والعراق، وتجاهلتها القبيلة العثمانية التي كانت في أوج قوتها مطلع القرن السادس عشر، حيث فصلت الكرد على كل تركمان الأناضول.(٢)

إذاً، لم تنجح القبائل المتحوّلة إلى الإسلام في الاندماج في هويات عليا أوسع، سواء قومية أو دينية كانت، لكن في كل الأحوال لعبت السلالات الحاكمة دوراً مهماً في رسم حدودٍ سياسية لانتماءات مجموعات قبلية ذات مكانة مرموقة، إما بسبب حجم أفرادها أو مواقع انتشارها. كما أنّ هناك قبائل انقضت وانحرفت هويتها، ولدينا هنا مثالان أحدهما كردي، والآخر عربي.

انقسمت القبائل القيسية في القرن العاشر الميلادي شمال سوريا إلى عدة فروع، أكبرها «كلاب». واتخذت هذه القبيلة الأراضي الواقعة بين دير الزور وحلب، مناطق تنتقل فيها، لكن بعد مرور قرنين من الزمن، لم يعد هناك أي ذكر لهذه القبيلة في أخبار المستكشفين العرب. فأين اختفت؟

يورد «ماكس أوبنهايم» في موسوعة «البدو» آراء تفسر هذه الظاهرة، وهو أنّ قبيلة كلاب قد جاورت مجموعات تركمانية واندمجت بها حين انتقلت إلى سهل العمق (الاسكندرون) ثم بات أفراد هذه القبيلة العربية العريقة يتحدثون التركمانية، لتختفي من مسرح التاريخ بهويتها القديمة وتظهر بهويّة جديدة.

الحالة الثانية، هي قبيلة الموالي ذات الأصول الغامضة. لكنّ الدكتور «أحمد خليل» استنتج في دراسةٍ له، معتمداً على مرويّات النسابين، انحدار هذه القبيلة من البرامكة الكرد، وأنها اعتزلت في مناطق صحراوية نائية فترة طويلة من الزمن، ثم باتت هذه القبيلة واحدة

من أكبر الجماعات المقاتلة في الشام في عهد المماليك، وكان لهم دور بارز في هزيمة المغول تحت قيادة «آل مهنا». ورغم الأصول الكردية للقبيلة، إلّا أنّها تبنّت، مع الزمن، هوية جديدة عربية، بل ويجهد رؤوس القبيلة لإيجاد نسب لهم يصلهم بالأمرء العباسيين.(٣)

هذه الأمثلة ليست سرداً للتاريخ، إنما نماذج لإمكانية انقلاب الهويات، وتبنيها هوية جديدة، قد تتسع لعناصر أخرى أوسع، وأفاقٍ أرحب، عسكرياً وسياسياً، وقد يحدث العكس أيضاً. لذا، قبل البت في مسألة الانتماء، لا بد من التخلص من مقاربة خاطئة وقاصرة معرفياً، وهي أنّ الانتماء الكردي، مثلاً، هو انتماء سلالي (قائم على السلالة). في الواقع لا يصح ذلك، كردياً أو عربياً، نظراً للتمازج الكبير بين العناصر، وتجاورها لفترات طويلة من الزمن. وعدم التخلص من هذا الخطأ يؤدي إلى نتائج مهيبة لكثير من العناصر المندمجة، فعلى سبيل المثال: هل يمكن لأحدٍ التشكيك في كردية (أليس الأفضل كردايتيّة؟) الفنان «محمد شيخو» لأنه من أصول محلية ؟. هل يمكن خلع صفة الكردايقي عن سلالات الكثير من زعماء العشائر لأنهم ينسبون أنفسهم إلى آل البيت؟.

بالتالي، الانتماء خيار حر يخضع لظروف ذاتية وموضوعية، لكنه ليس ثابتاً وليس أبدياً. والواقع، إنّ فكرة الانتماء تشبه فكرة الأرض الخاصة أيضاً، فلا توجد مجموعة بشرية في المنطقة حافظت على كيانها الأصلي كما هو، بل حدثت انزياحات بشرية جلبت قبائل «الغز» التركية كاملة من وسط آسيا إلى تركيا الحالية. صحيحٌ أنه ربما كان مشروعاً قبل (٨٠٠) عام مجادلة الترك حول هذه الحقيقة، وأنّ عليهم العودة إلى أراضهم الأصلية، لكن في الوقت الحالي لم يعد هناك أراض أصلية لأي من شعوب المنطقة إذا قارناها قبل ألف عام من الآن، بمعنى أنّ هذه الأراضي إما توسعت، أو تقلصت، أو تم تهجير سكانها كلياً، وحل آخرون فيها.

إنّ فكرة الانتماء، بناءً على التاريخ ذي الصلاحية المنتهية، لا تصلح لتأسيس تعايش بين مكونات المنطقة. وبما أنّ عنوان هذه الندوة (٤) يتعلق بالأقليات، فإنيّ أسجل تحفظي على التسمية من الناحية المبدئية، إذ ليست هناك أقلية لم تكن أغلبية يوماً ما في الماضي، ولو ضمن إطار جغرافي محدد.

أقليتان .. واحدة توسعية، وأخرى مهددة بالزوال

في مطلع القرن العشرين، برزت قضايا أقليات قومية في المنطقة إثر خروج شعوب عديدة بلا دول من مسرح الجغرافيا السياسية المعترف بها رسمياً، ففيما خضع العراق للانتداب البريطاني، فإنّ

الكرد خضعوا للطبقة العراقية الحاكمة الواقعة تحت الانتداب. لكن، رغم ذلك، كان هناك تمايز لدى نوعين من شعوبٍ تحولت إلى «أقليات»، الأول يعبر عنه الكرد والثاني الآشوريون.

خلال هذه الحقبة، نرى تعريفاً جديداً للعربية، والانتماء إلى العروبة يبرز في العصر الحديث فيما بين الحربين العالميتين، على أساس ثقافي هذه المرة، وليس على أساس سلالي عرقي، ومن شأن هذا الأساس الجديد أن يدمج في السلالة العربية جميع العناصر المستعربة بعد الإسلام التي استبعدت عنها.

هذا التعريف الأحدث، الموضوع لأغراض اندماجية من قبل زعماء سياسيين، يعتبر عربياً كل فرد متمثل، على الصعيد الثقافي، يتكلم العربية، ويسكن بلاداً عربية، ويقول عن نفسه إنه عربي. وهذا التعريف الثقافي الموسّع جداً للعروبة يتيح لنا أن ندرج في عداد الأمة العربية – التي لم تعد مرادفة لكلمة العرق والسلالة النقية – العناصر غير العربية، المستعربين من فُرس، وباكستانيين، وأكراد، وأتراك، وتركمان؛ وشراكسة).

لم يكن ادّعاء الكردي أصله العربي، في القرون السابقة يشكّل خطراً على فكرة «الاجتماع الكردي» الممتد على مساحة واسعة، لأنّ العرب ما قبلوا هذا التطفل على سالاتهم غير الغامضة، من وجهة نظرهم. بالتالي نشأ من النظرة القديمة السلالية واقع جديد، وظاهرة فريدة. قبيلة عريقة في وقائعها وأدوارها الحاسمة، وهي قبيلة «الموالي» كما ذكرنا، التي كانت تشكل الرديف العسكري غير النظامي، والأقوى في الوقت نفسه للجيش المملوكي النظامي أثناء اجتياحات المغول للمنطقة.

النتيجة أنه في التعريف الثقافي المعاصر للعروبة تم إلغاء الواقع الأقلوي دفعة واحدة، ما خلق تحدّياً هائلاً أمام الشعوب التي تحوّلت إلى أقليات.

في الحالة الكردية، لا يُعدّ تحقق الدولة خطراً وجودياً على الرابطة القومية المشتركة التي بدأت تفرض نفسها بفضل نخبة كردية. فقدت مكاسبها أواخر السلطنة العثمانية، وبدايات التدخل البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط. بقي الكرد في العراق عقوداً طويلة تحت هيمنة طبقة حاكمة تنبّئ القومية العربية الراديكالية، لكن لم يتآكل المجتمع الكردي هناك بشكلٍ مدّمر، حيث بقيت العربية غير جذابة كلغة حاكمة، فيما حافظت على مكانتها كلغة التدين الشعبي بين الكرد.

كما أنّ التمدد البشري العربي لم يخترق الأراضي الكردية الجبلية سوى في مناطق سهلية قرب كركوك وشرق الموصل. في الواقع كانّ الانتماء إلى ما بات يعرف بـ«الأمة الكردية» ذا طابع توسّعي، رغم أنها قومية تحت الاحتلال، فاندمجت مجموعات صغيرة عديدة في المدن، بالكرد، وباتت تُعرّف نفسها بأنها كردية، مثل المجموعة التركمانية المتحضرة وسط أربيل في محيط القلعة التاريخية.في شمال كردستان كانت المعادلة مختلفة، حيث كان النظام التعليمي التركي فعالاً للغاية في دفع قطاعات كبيرة إلى اتخاذ التركية لغة للحياة اليومية، نتيجة حملاتٍ واعية قائمة على دراسات استغرقت سنوات، وقامت بها

نخبة أكاديمية، على رأسها أكاديمي كردي يدعى «ضيا كوك آلب»، رائد القومية التركية القائمة على اللغة. في الحالة الكردية الأولى، يكفي سيادة النظام الديمقراطي حتى تزدهر الرابطة القومية وتترسّخ، لكن في حالة أكراد شمال كردستان؛ فإنّ الديمقراطية التمثيلية في البرلمان غير كافية لإعادة بناء التخريب الواعي الذي تعرضت له البنية الاجتماعية للقومية الكردية على نطاق واسع.

ويصح القول هنا، إنّ القومية الكردية في جنوب كردستان أكثر سعة من الأكراد الأصليين، بينما في شمال كردستان، فإنّ المنضوين في الدعوة للقومية الكردية أقل من نسبة العدد الكلي للكرد هناك. بالتالي، قد تلعب الديمقراطية التمثيلية وظيفة عكسية تبعاً لكل حالة، إذ لا بد في حالة كرد تركيا القطع مع النظام السياسي التركي (الديمقراطي البرلماني) من أجل تخليص الهوية الكردية من مأزق قانونية دستورية.

النموذج الثاني من القوميات في المنطقة، هي الهوية المهددة بالزوال، ومثال ذلك الآشورية.

تجلّت النزعة الكيانية الآشورية ثلاث مرات خلال المئة سنة الأخيرة، تحديداً مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام /١٩١٤/، وانتهت في نكبة «سميل» عام/١٩٣٣/.

كان من المفترض أن تكون هناك محاولة رابعة خلال السنوات العشر الماضية، لكن مشروع إقليم نينوى أخفق، ولم يحظ بفرصة حتى للنقاش العام. كان المشروع يقضي بإعادة إعمار الجزء المسيحي التاريخي من سهل نينوى، وهو يشمل منطقتي الحمدانية وتلكيف شمال شرقي الموصل بشكل أساس، مع اجتهادات مبالغ فيها بأن يضم قضاء الشيخان الواقع ضمن إقليم كردستان العراق عملياً، وأجزاء واسعة من محافظة دهوك.

تولى تنفيذ هذا المشروع السياسي الآشوري «سركيس آغاجان» منذ عام /٢٠٠٤/، حيث كان يشغل منصب نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، وكانت الأموال التي صرفت على المشروع من أموال الإقليم، وفق اعتراف سركيس نفسه عام /٢٠٠٩/. بعدها اختفى صاحب المشروع ليقيم في عزلة، بعيداً عن الإعلام، في إحدى قرى «السهل المسيحي». صرفت ملايين الدولارات على الجزء المنجز من عملية استحداث الإقليم، تضمنت تشييد (١٠٥) قرية، استوعبت (٢٠) ألف مسيحي هجروا بغداد والموصل بعد موجة تفجيرات طالتهم منذ عام/٢٠٠٣/.(٥)

الخلافات التي نشبت بين الآشوريين أنفسهم كانت كفيلة بوأد المشروع، عدا عن معارضة بغداد. فالحساسية التاريخية التي يراها معظم الآشوريين مع الأكراد، تجعل من الأخيرين نسخة مستحدثة من «داعش»، وبيرون في سيطرة البيشمركة على أجزاء من الحمدانية وتلكيف «احتلالاً كردياً» وفق شعارات رفعها آشوريون في المهاجر.

كانت – وربما لا تزال - هناك فرصة للإبقاء على موطنٍ قدم جغرافي للمسيحيين في العراق عبر إقليم صغير وإلحاقه بكردستان لاحقاً، كما كان يخطط «سركيس آغاجان»، وإلا فإنّ أفضل عرض مقدم، هو العرض الفرنسي باللجوء إليهما إبتان سيطرة الدولة الإسلامية على

٤ - يشير الكاتب هنا إلى الجلسة الحوارية لمنتدى شانشين عن الانتماء والأقليات وعلاقتها بالديمقراطية .

٣- أوبنهايم – مرجع سابق- ص ٤١٣ – ٤٢٧

٢ - لتفصيل أكبر حول الصراع بين القبائل التركمانية الشيعية والسنية في القرن الخامس عشر، انظر: كولن تيرنر – التشيع والتحول في العصر الصفوي - ترجمة حسين علي عبدالساتر – منشورات الجمل – الطبعة الأولى/٢٠٠٧- - الفصل الثاني ، الدين في إيران.. القروسطية وبزوغ نجم الصفويين – ص ٨٥، ١٢٩

أجزاء واسعة من العراق.

وإذا أثرنا رصد التجربة المسيحية في العراق من خلال الآشوريين، فذلك مرده إلى عدم انفصال الديني عن السياسي والعسكري. ويتبدى ذلك بوضوح من حركة الدوران الديموغرافي التي فرضتها عليهم نكبة الحرب العالمية الأولى وما تلتها.

مصطلح «مسيحيّو الموصل» حديث بمعناه الحالي. ليس كل من نزح عنها هو موصلّي تاريخياً. وليس الآشوري سلباً، لا شك فيه، لامبراطورية آشور بانيبال، ولا الكلدانيّ من رعايا نبوخذ نصر. لكن كليهما يعتبر نفسه كذلك.

بنى الآشوريون النساطرة رؤاهم القومية على الريف وليس المدينة. وخلال المئتي سنة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، كانوا بمثابة رأس الحربة المسيحية. كان الاستقرار في المدينة بمثابة نهاية لحلمهم الكياني. لم تكن غايتهم الأمان، بل الكيان. على عكس أقرانهم الكلدان الذين استقر قسم كبير منهم في المدن (بغداد – الموصل – البصرة). ينأى الكلدان بأنفسهم عن السياسة المتطلعة إلى الخصوصية، مستفيدين من تجارب مريرة في التاريخ لم ينسوها كما في عام/١٢٩٥، عندما تعرض المسيحيون في الجزيرة والموصل وتبريز، إلى تدمير منهجي، نتيجة تعاطفهم مع القائد المغولي المتمرد «بايدو»، ضد امبراطور المغول «أرغان»، وفق تفاصيل يرويها «ابن العبري» في مخطوطة «تاريخ الأزمنة». حينها تم فرض اللباس المميز عليهم (إزار في الوسط)، ودفع الجزية. وكان ذلك بداية لما سيلاقونه فيما بعد، على يد «تيمورلنك». (٦)

ولأنّ مسألة الانتماء خيارٌ حر، فإنه لا دلائل على أنّ آشوريّ اليوم ينحدرون من الامبراطورية الآشورية، ولا الكلدان كذلك، بل اتخذ كل منهما تسمية، بناءً على انقسام الكنيسة الشرقية في القرن الخامس عشر في دياربكر.

لم يكن العدد الضئيل للآشوريين، مقارنة بالكرد والعرب والتركمان، يعطهم أي أفضلية لخوض حروب كبيرة، في سبيل الانتماء لكيان جغرافي خاص. فقد انضم زعيم الآشوريين «مار شمعون» إلى الحرب العالمية الأولى رسمياً منتصف عام /١٩١٥ إلى جانب روسيا القيصرية، وخاضت قواته غارات ناجحة على القوات العثمانية المتمركزة بين هكاري ووان، بمؤازرة من أرمن الطاشناق.

رد الفعل كان ساحقاً حينما انسحب البلاشفة من الحرب عام/١٩١٧. كانت كارثة مفجعة على البطريك ورعاياه الذين لم يصمدوا

أمام هجمات العشائر الكردية المدعومة بقوات عثمانية. فكان قرار الانسحاب عسكرياً ومديناً من قدشانس (مقر الكنيسة النسطورية) في هكاري إلى ضفاف بحيرة أورمية في إيران عام /١٩١٨، وهناك تسلم الانكليز الملف الآشوري، من دون وجود خطة بعيدة المدى لكيفية توظيف هذه القوة العشائرية غير المنظمة.

لم يطل المقام في أورمية حتى دفعتهم هجمات التركمان والأكراد إلى النزوح الجماعي جنوباً باتجاه همذان حيث قتل ثلثا العدد. وتتباين المصادر التاريخية في ذكر العدد الكلي لهذا الانزياح الديموغرافي بين (٥٠) إلى (٢٠٠) ألفاً، وتم نقل الناجين إلى معسكر أنشأه البريطانيون في بلدة بعقوبة العراقية.(٧)

انتهت فصول الكفاح الآشوري بمجزرة «سميل»، وفرار الناجين منهم إلى تل تمر برعاية فرنسية. حيث كانت تلك الضربة الساحقة أقعدتهم نهائياً عن خيار المطالبة بكيان قومي خاص، واكتفوا بالتعويل على الحفاظ على الانتماء عبر أدوات التواصل اليومي ذات الطابع غير المرئي سياسياً.

حقوق الأقليات وازدواجية القانون

إنّ الانتماء، مهما كان لمجموعة مميزة ثقافياً ولغوياً، فإنّ هذه المجموعة قابلة للاندثار إذا تبنّت الدولة خططاً محكمة لذلك، وعن ذلك، على سبيل، المثال ما أورده الدكتور «أحمد الخليل» حين كان يقوم بالتدريس في جامعة خليجية، حيث انضمت طالبة تركية إلى الصف، ورحب بها الدكتور. وحين سألها عن مدينتها في تركيا أجابت «أورفا».

طرح عليها الدكتور «أحمد» بأن أورفا مدينة كردية. لم تنفِ الطالبة ذلك، وقالت: نعم هناك الكثير من الكرد فيها لكنها هي تركية. فقال لها: بلغي سلامي لوالدك واسأليه عن أصلكم.

لم تكن الطالبة الجامعية تقول ذلك بدافع الخجل من أصلها، بل إنها لا تعرف فعلاً، كما تبين لاحقاً من أحاديث بينها وبين أستاذها الجامعي، الذي طلب منها أن تسأل والدها عن عشيرتها. فعادت في اليوم التالي لتقول بأنها من عشيرة «شدادان»، وهي عشيرة كردية ضمن تحالف «البرازية». (٨)

حين سرد الدكتور «أحمد» جوانب من حياتها الاجتماعية، بحسب ما روتها الطالبة، بدت جليّة، الخطة التركية المحكمة لإذابة العائلة الكردية في إطار الدين الإسلامي، والدين الإسلامي في تركيا له لغة، ولغة الإسلام هي التركية، إذا عجز المرء عن تعلم العربية.

هل تركيا ليست دولة قانون؟ هل تركيا دولة غير ديمقراطية بالمفهوم المتداول عن الديمقراطية وهي تداول السلطة أو انعدام الفصل بين السلطات؟ كل عناوين الحكم الديمقراطي متوفرة هناك. وهنا نأتي إلى المشكلة الأعمق، الكامنة في الديمقراطية نفسها، ومعايير القيمة المعروف عنها، بالتالي معركة الحقوق يجب خوضها في النظام الديمقراطي قبل الدكتاتوري.

في النظام الدكتاتوري بحسب التعريفات القانونية المتداولة، فإنّ الصراع يتم خوضه ضد دولة اللاقانون، أما في النظام الديمقراطيّ ذي النمط القومي، كما هو النظام التركي، فإنّ الكفاح يكون ضد القانون نفسه، وهذا القانون معترف به ويحظى باحترامٍ دولي، وهو ليس محل نقاشٍ فعلي، عدا انتقادات حقوقية بين الفينة والأخرى، وهنا تكمن الورطة الكبرى للجماعات المجردة من حقوقها بقوة القانون.

العلة ليست في النظام الديمقراطي في الدول الغربية، بل في تفاوت التطور السياسي بين بلد مثل تركيا والدول الغربية، فالتعددية في الغرب هي تعددية حزبية مؤسساتية، وتعدد في مدارس الفكر السياسي، قائمة على تباين غير جذري في نمط إدارة الحكومة، والعلاقة مع المجتمعات المحلية. تأتي الدول المضطربة بالهويات القومية والمذهبية وتأخذ المبدأ الغربي من حيث افتراض أنّ لا مشكلة بنيوية في الدولة نفسها. فالتعددية في دولة مثل تركيا، أو سوريا، لا تعني مجرد تعددية الأحزاب في البرلمان، كما يتم الترويج له، بل لا بد أن تكون التعددية في الشعوب للمشكلة للدولة، والإقرار بذلك، وما يترتب على ذلك من حقوق.

في دياربكر، زرتُ رئاسة حزب «هدى بار» الذي تأسس على أنقاض حزب الله التركي، ويتألف أعضاؤه من الكرد فقط. اللافت في هذا الحزب، الذي لديه أجندة إسلامية، هو تغلبُ كرديته، كما هو حال معظم الأحزاب الإسلامية، غير أنّ لغته الحزبية هي الكردية، وله مطبوعات باللغة الكردية إلى جانب العربية والتركية. هذا الحزب، وإن كان سياسياً يفترق عن مشروع القومية الكردية، من حيث الطابع الديني لشكل المجتمع الذي يريده، غير أنه ليس مسخّراً من قبل الدولة التركية لإنهاء عنصر اللغة من الهوية الكردية.

الأقليات ونزع فكرة المقاومة المسلحة

تبقى مسألة الديمقراطية والأقليات متمايزة بين دولة وأخرى، ففي دول أوروبية لا توجد قضايا تحتاج إلى حلها بالكفاح المسلح، نظراً لأنّ القوانين نفسها، بل الديمقراطية وتداول السلطة، تكمن فيها غاية أساسية بتفادي الثورات العنيفة. لذا، فإن مظاهرات حاشدة قد تطيح بحكومات عريقة ومنتخبة، لأنّ النظام السياسي لا يسمح بثورات داخلية. رغم ذلك، فإنّ قضية الأقليات اللغوية لم تنتهِ تماماً في أوروبا أيضاً.

وبحسب تشخيص المفكر الراحل «جورج طرابيشي»، فإنه من منظور الاعتراف بالهويات الثقافية المناطقية، تبدو فرنسا متخلفة عن إسبانيا التي أقرّت في دستورها بالذات، مبدأ التعدد القومي للشعب الإسباني، ومنحت أشكالاً متباينة من الحكم الذاتي

لمقاطعات كتالونيا وغاليسيا والأندلس وبلاد الباسك. ولكنّ قصب السبق، في تعليم اللغات الأقلوية، يعود إلى السويد حصراً، إذ أباحت تعليم (٢٦٥) لغة في مدارس السويد، بما فيها لغات الجاليات المهاجرة، كالعربية، والسريانية، والتركية؛ فضلاً عن اللابونية التي ينطق بها سكانها القطبيون. وقد امتدت عدوى هذه التعددية اللغوية والثقافية الى كندا، التي أقرت منذ عام/١٩٨٨ لسكانها الهنود البالغ عددهم (٨٥٠) ألفاً يتوزعون بين (٦٠٠) قبيلة، بوضعية ثقافية خاصة.(٩)

خلاصة هذه الورقة أقتبسها من «يوسف يعقوب»، وهو مدرس كلداني الأصل، في جامعة ليون الكاثوليكية، وقد اختص بدراسة مسائل الأقليات، وأصدر عام/١٩٩٨ موسوعة كبرى عن «الأقليات في العالم». وهو يرى أنّ الاعتراف بالحقوق الثقافية، اللغوية، والدينية؛ وحتى السياسية للأقليات، هو شرط لاتقاء شر التكاثر اللامتناهي للدول في العالم، وللحفاظ على وحدة هذا العالم وتنوّعه في آن معاً، وللتحول من الدولة الإثنية الصلبة إلى الدولة المدنية المرنة، وبالتالي المتعددة القوميات.

المصادر

١-ابن العبري – مخطوطة تاريخ الأزمنة – المركز القومي للترجمة (مصر) – ترجمة: شادية توفيق حافظ – الطبعة الأولى/٢٠٠٧/- ص ٢٠٩ – ٢٢٧

٢-أحمد الخليل – الصياد التركي والطرائد الكوردية (زيلان الكوردية والفخ التركي) – الجزء الرابع – المركز الكوردي الأميري للدراسات الاستراتيجية

٣- جورج طرابيشي- الاعتراف بحقوق الاقليات اعتراف بوحدة العالم وتنوعه- صحيفة الحياة - ٢٩/٤/٢٠٠١

٤- حسين جمو، مسيحيو العراق بين اضطراب الإقامة واضطراب التاريخ... «داعش» ليس السابقة الأولى– صحيفة الحياة، ١٧ أغسطس/ آب/٢٠١٤/

٥ –كولن تيرنر – التشيع والتحول في العصر الصفوي-ترجمة حسين علي عبدالساتر – منشورات الجمل – الطبعة الأولى/٢٠٠٧/- - الفصل الثاني ، الدين في إيران.. القروسطية وبزوغ نجم الصفويين – ص ٨٥، ١٢٩

٦- ماكس أوبنهايم، آرش برونيلش، فرنركاسكل – البدو – دار الوراق للنشر- الطبعة الأولى- الجزء الأول – القسم الأول، سوريا، ص ٤٠٩ – ٥٤٢.

٩ - جورج طرابيشي- الاعتراف بحقوق الاقليات اعتراف

بوحدة العالم وتنوعه- صحيفة الحياة - ٢٩/٤/٢٠٠١

من آمالٍ بموسمٍ وفير إلى رمادٍ في مهبطِ الرّيح

مع بداية موسم زارعي جديد، ينكبّ فلاحو الجزيرة على نثر بذار القمح والشعير في الحقول الواسعة والممتدة على آلاف الهكتارات من الأراضي.

معدلات عالية من الأمطار تكاد لا تنقطع هطولاتها على مدى أشهر الشتاء الطويل وحتى فصل الربيع، كانت سبباً باستبشار المزارعين خيراً بموسمٍ وفير الغلال، بعد أن وقر عليهم المطر همّ شحّ السقاية في الأراضي البعلية وأكلاف وقود مستلزمات الأراضي المروية.

لكن كثرة الأمطار وزيادة الرطوبة، تركت آثاراً سلبية على محصولي القمح والشعير في مناطق الجزيرة العليا (الشمالية) المتاخمة للحدود التركية، بعد أن انتشر بين الزرع أمراض فطرية كالصدأ والتعفن وغيرها، سرعان ما تسلّل الخوف على وفرة الموسم بسبب تلك الأمراض.

لجأ المزارعون إلى رش المحصول بالمبيدات والأدوية الخاصة لإنقاذ أرزاقهم، لكن ضعف جودة المبيدات وغلاؤها حالت دون القضاء الكلي على الأمراض التي حلت على القمح والشعير معاً.

همّ التسعيرة وبيع المحصول:

مع اقتراب موسم الحصاد، برزت مشكلة التسويق وتحديدًا في التسعيرة، فالمزارعون ظلّوا أنهم سيُسوّقون محاصيلهم مثلما جرى في السنة الماضية إما إلى مراكز الإدارة الذاتية أو تلك التابعة لحكومة النظام السوري بذات السعر أو بأسعارٍ متقاربة جداً.

لكن الفرق والاختلاف بين تسعيرة النظام والإدارة الذاتية كان كبيراً جداً، فقد قررت الحكومة شراء القمح بـ ١٨٠ ليرة سورية للكيلو الواحد والشعير بـ ١٣٥ ليرة، أما الإدارة فقد حددت ١٥٠ ليرة للقمح و ١٠٠ ليرة للشعير، لتعود بعدها وترفع سعر القمح إلى ١٦٠ ليرة، بعد أن لاقى السعر الأولي انتقادات حادة من جانب المزارعين الذين يشكّلون نسبة كبيرة في المجتمع، كما وقفت عدة أطراف سياسية مشاركة في الإدارة الذاتية إلى جانب الفلاحين مطالبين بمراجعة قرار التسعيرة.

سَبَقَ الحصاد حصاداً آخر بمثابة الجريمة:

في الوقت الذي بدأ المزارعون والفلاحون يشمرون عن سواعدهم

ويستعدون للحصاد رغم ما أصابهم من همّ لمرض المحصول من جهة وعدم رضاهم عن تسويق المحصول من جهة أخرى، أصدر تنظيم (داعش)، أمراً لخلایاه النائمة عبر صحيفته (النبا) بحرق المحاصيل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

في مشهدٍ دراماتيكي، شهدت مناطق شمال وشمال شرقي البلاد عموماً ومنطقة الجزيرة خاصة، حرائق هائلة التهمت حقول القمح والشعير قبل حصادها، وألحقت أضراراً هائلة قدرها «سلمان بارودو» الرئيس المشترك لهيئة الاقتصاد والزراعة في الإدارة الذاتية بنحو (٣٤٢٨٨٣) دونم، و (٢٧٨٠٨) شجرة، فضلاً عن ٦/ حصادات وجرارين زراعيين.

وأكد «بارودو» في حديثٍ لمجلة (شار) أنهم عقدوا سلسلة اجتماعات لتقدير حجم الخسائر ومناقشة كيفية تعويض المتضررين .

وأشار الرئيس المشترك لهيئة الاقتصاد والزراعة، أنهم سيُعوّضون المزارعين عن قيمة البذار والحراثة إضافة إلى التعويض عن الأشجار والآليات المحترقة، إضافةً إلى منح البذار للمزارعين كقرض للموسم المقبل.

واختلفت أسباب تلك الحرائق ما بين المفتعلة وغير المقصودة، إلا أنها كانت غريبة وفريدة مقارنةً بحرائق السنوات الماضية؛ بل أن العديد من الأهالي سمّوها (موسم الحرائق) بدل موسم الحصاد في إشارةٍ إلى كثرتها وانتشارها الواسع.

آثار سلبية على كامل مفاصل الحياة:

لم تقتصر الآثار السلبية للحرائق التي طالمت المزاروعات على خسارة الفلاحين لرأسمالهم وفوائدهم التي يجنوها من حصد المحاصيل؛ بل تكمل دورتها على مختلف مناحي الاقتصاد لاعتماد المنطقة على الزراعة كمحرك رئيس لدورة اقتصاد المجتمع الزراعي في مناطق الجزيرة.

يقول «خورشيد عليكا» الباحث الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاديين الكرد- سوريا لمجلة «شار» إن «لهذه الحرائق تأثير على

الاقتصاد الزراعي وتراجع العملية الانتاجية، وبالتالي لها أثر عكسي على عملية التنمية الاقتصادية في سوريا بشكل عام إضافةً إلى تأثيرها على الأمن الغذائي، ولفقدان العشرات الآلاف من العائلات لمداخيلها السنوية، فهناك من يفقد محصوله وهناك من يفقد عمله، لأن جميع القطاعات الاقتصادية متكاملة، فأى خلل أو ضرر في أي قطاع اقتصادي سيكون له تبعات سلبية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى».

و يشير الباحث الاقتصادي، إلى أن «احتياطات المنطقة الكردية من القمح والشعير ستتأثر بشكل سلبى جراء هذه الحرائق، لكن لن تدخل المنطقة الكردية في أزمة أمن غذائي؛ لأن أغلبية إنتاج المنطقة الكردية ستبقى ضمن حدودها الحالية وإن المساحات المحترقة من الأراضي الزراعية تقدر بـ ٥٠٠٠٠ هكتار في المنطقة من مساحة كلية قدرها بحدود ٩٠٠٠٠٠ هكتار وهي ما تشكل نسبة تقديرية بحدود ٥,٥٥ ٪ من إجمالي المساحة المزروعة المحترقة».

وبحسب «عليكا» فإن حاجة سوريا من القمح تبلغ سنوياً بين ٢,٧ حتى ٣ مليون طن من القمح سنوياً، حيث أن متوسط إنتاج منطقة الجزيرة من القمح سنوياً تتراوح بين ٤٠ ٪ إلى ٤٥ ٪ من إنتاج سوريا من القمح وهي تبلغ الأولى في سوريا.

كما أن الجزيرة تستحوذ على النصيب الأكبر من زراعة الشعير البالغ زراعتها ٢٨ ٪ وهو الناتج المرتبط بالإنتاج الحيواني.

التعويض إلى أين؟

ينتظر فلاحو ومزارعو الجزيرة أن تدفع لهم الإدارة الذاتية تعويضاً مادياً عن أضرار الحرائق، لكنهم لا يعلمون حتى الآن متى وكيف سيتم التعويض والمبلغ الذي سيتقاضونه عن كل دونم أو هكتار من القمح أو الشعير أو عن الأشجار والآليات، ورغم أن الإدارة عقدت عزمها على تعويض المتضررين وحددت معاييرها، لكن لم يصرف حتى الآن أي مبلغ للمتضررين جراء الحريق.

أطفال الحرب..

قنابلٌ مكتومة القيد ومجهولة النَّسب

لامار أركندي

تصوير: حبيب زافي



وتتابع «رابرين» على لسان الطفلة الإيزيدية التي لم تتجاوز ١٤ عاماً، بأن «العراقي اشترأها من مسلحٍ آخر سوري الجنسية، انجبت منه طفلاً مات بعد ولادته بشهرين، وحملت من العراقي الذي أجهضها بلكماته على بطنها وهي في شهرها الثالث أصابها بنزفٍ حاد».

نقلتها إدارة المخيم إلى مستشفى في مدينة الحسكة وبعد تعافها سلّمتها الإدارة الكردية لذويها في شنكال- سنجار.

وأشارت إلى أن حوالي ١٧/ ألف امرأة وطفل ينحدرون من ٤٦ جنسية حول العالم ينتمون لتنظيم داعش من السوريين والأجانب والعرب، يتوزعون في ثلاثة مخيمات شرق الفرات.

موضحةً بأنه «لا توجد إحصائية دقيقة بأعداد الأطفال، لكنها بالتأكيد أرقام ضخمة لاسيما وأن مسلحي داعش تزوّجوا بأكثر من امرأة وسبوا واستعبدوا آلاف الإيزيديات والمسيحيات جنسياً لسنوات».

نَسَبٌ مجهول:

تحدثت الناشطة الحقوقية «رنا الأحمدى» لـ مجلة (شار) عن وجود أكثر من ألفي طفل لا يحملون الاسم الحقيقي لأبائهم؛ فهم مجهولو النسب من أبناء مقاتلي داعش ممن قُتلوا في المعارك أو سُجنوا على يد

وتضيف، «عشرات السوريات تزوّجن قسراً وطوعاً مقاتلين من جنسيات مختلفة وأنجبن أطفالاً لا يملكون أوراقاً تثبت نسبهم بعد مقتل أو اختفاء الآباء الأزواج، سيما أن محاكم داعش كانت تسجل مقاتليه بأسماء وهمية».

(الهل) ليس بأفضل حال:

في الجانب الآخر من «مخيم الهول» جنوب شرقي مدينة الحسكة الذي يأوي قرابة ٧٣ ألف نازح من دير الزور والرقعة، ومن بينهم عائلات تنظيم داعش، تتحدث «رابرين سعيد» اسم مستعار لإدارية في المخيم لـ (شار) عن وجود إيزيديات ومسيحيات دخلن المخيم مع أزواجهن «الدواعش» بصفة مدنيين فارين من معارك الباغوز آخر جيب لداعش على جغرافية وادي الفرات وأغلبن أخفين هويتهن الحقيقية ولم يكشفنها خوفاً من أزواجهن.

تقول: «قبل أشهرٍ عدة، صرخت فتاةٌ واستنجدت بالقوات الأمنية المعروفة بـ (الأسايش) داخل المخيم لتخليصها من تعنيف زوجها العراقي الجنسية، فاعتقلوه بعد أن كشفت لهم بأنها إيزيدية، والعراقي هو مقاتل في صفوف داعش هدهدها بذلك عنق أشقائها حال مغادرته المخيم وعودته إلى العراق».

داخل خيمةٍ صغيرة في مخيم «عين عيسى» شمال شرقي الرقة، تنتظر «هنوف الجاسم» ٢٥/ عاماً مع أطفالها الأربعة قدوم ابنها «عبدالله» حاملاً ما خصصه مطبخ المخيم من الطعام للعوائل النازحة من مدينة الرقة بعد احتلالها من جانب تنظيم داعش، وتحريرها فيما بعد على يد قوات سوريا الديمقراطية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧.

«هنوف» الشابة الأم والأرملة التي تزوجت قبل عشرة سنوات من جارها وهو عراقي الجنسية هاجر من مدينة الموصل العراقية واستقر في «الرقعة» قبل ١٥ عاماً وانضم إلى صفوف التنظيم بعد سيطرته على مدينة «الرقعة».

أنجبت «الجاسم» خمسة أطفال، هم بحسب مصادر حقوقية لـمجلة شار، يعتبرون مكتومي القيد بسبب جنسية والدهم غير السورية، والذي قُتل خلال قصف طائرات التحالف الدولي لأحد مراكز التنظيم في الرقة.

الزواج بمقاتلٍ من جنسيةٍ مختلفة وإنجاب أطفالٍ مجهولي النسب، كانا السبب الذي دفع هنوف للهرب مع أطفالها إلى مناطق سيطرة الأكراد، كما تقول لـ مجلة (شار).

قوات سوريا الديمقراطية أو هربوا إلى العراق وليبيا ولا يحمل هؤلاء الأطفال وثائق معترفة رسمياً تؤكد نَسَبهم، ويفتقدون لأسماء ونسب آبائهم الحقيقية.

هذه مُعضلة تواجهها ليست فقط السوريات ممن تزوجن قسراً أو طوعية من مقاتلي داعش؛ بل تتجاوزها إلى المهاجرات من الجنسيات المختلفة ومنهن العربيات ممن تحوّل نسوية أوضاع بعضهن دون استعادتهن وأطفالهن من قبل حكوماتهن.

وحذّرت الحقوقية من المخاطر المترتبة على جيل مكتومي القيد ومجهولي النسب وانعكاساتها على المنطقة برمتها مستقبلاً، «سيكبر هؤلاء الأطفال الذين ولدوا في بيئة متشددة، ستلازمهم الأفكار المتطرفة التي لا تزال أمهات بعضهم يزرعنها في عقولهم وهو ما يضاعف المخاطر منهم بعد سنوات إن لم يتم نسوية أوضاعهم وإعادة تأهيلهم فكرياً ودمجهم في المجتمع، وإلا فإن أطفال داعش سيكررون تجربة آبائهم في إحياء الإرهاب وتبنيه مستقبلاً، لذا على المجتمع الدولي تدارك الأمر قبل فوات الأوان».

حملة (مين زوجك؟) توثّق:

إلى جانب تنظيم داعش، ثمة تنظيمات مسلحة أخرى ضمّت مقاتلين من جنسيات عربية وأجنبية كتحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني في سورية ومجموعات إسلامية من أوزبكستان والقوقاز تزوجوا من سوريات.

في بداية عام ٢٠١٨، أطلق مجموعة شباب حملة (مين زوجك؟) على منصات التواصل الاجتماعي؛ كانت موجّهة للسوريات في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات المتشددة في سوريا.

وأحصى فريق الحملة حينها، عدد السوريات المتزوجات من مقاتلين أجنبي منتسبين إلى هيئة تحرير الشام في بلدات وريف مدينة إدلب وحدها منذ عام ٢٠١٣، نحو ١٧٣٥/ زوجة، من بينها زوجات قاصرات.

ورصدت الحملة، إنجاب ١١٢٤/ من النساء اللواتي تورّطن في تلك الزيجات ١٨٢٦/ طفلاً مجهولي النسب، بينما ١٩٣/ منهنّ تطلّعن أو صرنَ أرامل بعد مقتل أزواجهنّ في المعارك، كذلك ثمة ١٦٥/ حالة اختفى خلالها الزوج، ولا يزال مصيره مجهولاً.

من جانبها أسست الإدارة الذاتية الكردية مارس/ آذار ٢٠١٧ مركز (هوري) في بلدة تل معروف جنوب شرقي مدينة القامشلي، لإعادة تأهيل ٢٧٥/ معتقلاً من (أشبال الخلافة) غالبيتهم من السوريين والعراقيين والأجانب.

وفي حين تتجه فرنسا وألمانيا إلى استعادة نحو ٢٥٠/ طفلاً من مجهولي النسب من مناطق سيطرة الأكراد شمالي وشرقي سوريا، بحسب ما أعلنت الدولتان خلال الأشهر الماضية وكذلك النرويج وهولندا، فإن كارثة مستقبل الأطفال من أمهات سوريات وآباء أجنبي أو عرب في التنظيم؛ هي الأعظم واستحالة وجود آفاق لحل هذه المعضلة في الوقت الراهن.



الإعلام الكردي بين حضوره في السياسة وغيابه عن المجتمع

هيثم حجي

لا يزال الإعلام الكردي مرهوناً بالقرارات السياسية التابعة للتنظيمات التي تدعم هذه المحطات ولا تستطيع العمل بحيادية أو ما يحتم عليها واجبها المهني، إذ أنها لن تتمكن من توجيه أي نقدٍ لتلك التنظيمات وبذلك تكون قد قصّرت في مسؤوليتها تجاه المجتمع.

مع استمرار الأزمة داخل البلاد، ازدادت عدد المؤسسات الإعلامية ومعها ازداد حجم المسؤولية في تزويد الجمهور بالمعلومات والأخبار والأحداث الجارية، لكن يبقى السؤال الأهم: هل استطاعت تلبية حاجة الجمهور من الأخبار؟ ثم ماهي المضامين التي تقدمها لجمهورها، خاصة أن ولادة الكثير منها اقترنت بالحرب وتنتهي بانتهاء الحرب؟

ربما لا توجد إجابات وافية للسؤال الذي يُطرح على الدوام، لكن هناك حقيقة واضحة للعيان وهي اعتماد تلك الوسائل الإعلامية على ناشطين صحفيين لا يملكون الخبرة الكافية في التعامل مع الأحداث والأخبار، ذلك أن المؤسسات والوسائل الإعلامية ذاتها ليست لديها استراتيجية البقاء في المنطقة، وهو ما يدفعها لاستغلال هؤلاء مادياً.

وإذا كان يقع على عاتق وسائل الإعلام تنفيذ التزامات معينة للمجتمع عن طريق وضع معايير مهنية تنقل من خلالها المعلومات

هي ليست إلا محاولة بسيطة لتسليط الضوء على عمل بعض المؤسسات الإعلامية الكردية العاملة في الشمال السوري وأدائها لمهمتها في المسؤولية تجاه المجتمع، من حيث ما يحتم عليها الواجب الأخلاقي كمؤسسة تعمل لخدمة هذا المجتمع أو ذاك.

ليس خافياً على أحد أن الإعلام الكردي، وكذلك العاملين في الحقل الإعلامي في الشمال السوري، هم وليدو الأزمة التي مرّت بها البلاد مع استثناءات بسيطة لا تخرج عن إطار الاجتهادات الشخصية.

مع تفاقم الأزمة وزيادة الأحداث اليومية المتسارعة، ازدادت الحاجة إلى وسائل إعلام محلية تنقل الأحداث والأخبار بشكلٍ فوري وخاصة مع بروز المواطن الصحفي كمصدر للجمهور المتلقي على وسائل التواصل الاجتماعي.

بالعودة إلى ما قبل ٢٠١١، كانت هناك بعض المحطات التلفزيونية المحلية لها عمرٌ لا بأس به مقارنةً بالوضع الكردي في المنطقة، لكنها كانت مرتبطة بشكلٍ أو بآخر بالتنظيمات أو بالأحزاب السياسية، مع غيابها عن المجتمع ومشاكله ومتطلباته.

الشيء ذاته، بنسبٍ متفاوتة، ينطبق على المحطات الكردية الإخبارية التي تأسست مؤخراً وإن تميزت إحداها عن الأخرى من حيث الكادر الصحفي والتقنية، إلا أن الرسالة التي تبثها تبقى في خدمة سياسات التنظيمات التي أسستها والجهات الداعمة لها.

ترفض على الدوام الكشف عن اسمها عادة؛ فإن ذلك يتسبب بانعدام ثقة الجمهور بالوسيلة.

كل جمهور أو شريحة اجتماعية من حقه الحصول على المعلومة والتفاعل معها وطرح التساؤلات والحصول على الأجوبة فيما يخص هذه المعلومات، كطرح بيانات الذمة المالية واستعراض الميزانية العامة وغيرها من المواضيع التي تهم المتلقي.

وإن أخذنا بعين الاعتبار تجربة الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية، نجد أنه منذ تأسيسها وحتى الآن، لم نجد أية وسيلة إعلامية تطرقت إلى أيّ من تلك المواضيع، فإن كان العمل الإعلامي مترافقاً مع المسؤولية؛ فأين المسؤولية في طرح هذه المواضيع إن كانت مغيبة إلى الآن عن المجتمع؟

لا تمنح السلطات حرية العمل الصحفي، وإنما يحصل عليها الصحفي بجهوده، فعدم تطرق الوسائل الإعلامية لمثل تلك المواضيع، يعد تقصيراً من جانبها تجاه المجتمع، وبالتالي تقصير في المسؤولية والواجب تجاه الجمهور وهو ما يؤثر على العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور بشكل سلبي.

كما لوحظ من خلال المتابعة، أن بعض مؤسسات الإدارة الذاتية انتقائية في التعامل مع وسائل الإعلام من ناحية حق الحصول على المعلومة، إذ أنها تقدم ما هو حصري لوسائل إعلامية توجهاتها تتفق مع توجهات الإدارة، وهو ما يشكل عائقاً أمام الصحفي في إجراء تقارير وتحقيقات صحفية تهمّ المواطن بالدرجة الأولى وبالتالي التقصير في المسؤولية تجاه الجمهور.

وذلك ينافي ما تشير إليه نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير نشر عام ١٩٤٧ بواسطة لجنة «هوتشينز» بعنوان (صحافة حرة مسؤولة).

هذه النظرية تركز في مفهومها على أن «مفهوم الحرية والمسؤولية يكمل أحدهما الآخر وأن أحدهما سبب ونتيجة للآخر، لأن الحريات التي اعترفت بها الدساتير ليست حريات مطلقة وإنما حريات محددة بحريات الآخرين وبالمصلحة العامة التي ينبغي أن يراعها الفرد، وأن المسؤولية هي من ضروريات الحرية وهي في الوقت نفسه نتيجة طبيعية لها فلا مسؤولية إذا لم تكن هنالك حرية».

خلال الأزمات، يدبّ النشاط في جسد المؤسسات الإعلامية والجهات الداعمة لها، لتتنقل لها أكبر قدرٍ من المعلومات والأخبار، وهو ما يزيد من مسؤوليتها الأخلاقية والاجتماعية.

إذ تقع على الإعلام مسؤوليات ومهام كثيرة؛ على نحو دور الإعلام في تشكيل رأي عام تجاه قضية تهم المجتمع أو دور الإعلام التثقيفي والترفيهي وغيرها.

وبالنتيجة، فإن مسؤولية كبيرة تنتظر المؤسسات الإعلامية الكردية والعاملين فيها، سيما مع التطور التكنولوجي الهائل الذي اجتاحت وسائل التعامل مع الحدث ونقل المعلومة.

لجمهورها المستهدف؛ نجد في مؤسساتٍ ووسائل إعلامية أخرى تغيب تلك المهنية، كأن تجري المؤسسة الفلانية استطلاعات غير هادفة وتحطّ من قدر وقيمة المجتمع الذي هو الهدف بالنسبة لها ولغيرها من المنابر الإعلامية.

من حق الجمهور ومن واجب الوسيلة الإعلامية أن تقدم للجمهور مستوى معين من مضمون الرسالة الإعلامية بما يتناسب والقيم المجتمعية، وعليه من واجب الإعلام الارتقاء بالذوق الفني والوعي لدى الجمهور، أي الأخذ بالحسبان أن المتلقي دوماً أذكى من الصحفي، فهو دوماً يأخذ ما يحتاجه ويتفق مع ميوله ويمهل ما دونه.

في العديد من التقارير الصحفية، نقرأ تصريحات منسوبة لمُتحدّثين غير معروفين، إما رفض الكشف عن اسمه أو ذكر حرف أو حرفين من الاسم فقط دون الخوض في تفاصيل الشخصية التي ربما ليست موجودة أصلاً، وهذه الممارسات قد تضعف المادة الصحفية، على اعتبار أن التعليق على الموضوع فيها منسوب لشخصٍ غير معروف، والهدف منه تمرير رأي الوسيلة بشكلٍ غير مباشر.

من حق الصحفي الحفاظ على سرية المصدر وعدم الكشف عنه في بعض الملفات الحساسة، لكن أن تصبح مسألة المصادر التي

العنصريّة كما أشرحها لابنتي محاورة أفلاطونية لقُعضلةٍ إنسانيّة

عماد خلف



لعلّ ما يُميّز كتاب (العنصرية كما أشرحها لابنتي) هو، أولاً، مقاربته موضوعاً خِلافياً بحجم «العنصرية» مقارنةً تحاوريةً هادئةً عارضةً وجوه العنصرية المقيتة كلّها أو جُلّها في أقلّ تقدير؛ وهو، ثانياً، النباشُ في تاريخ الأمثلة العنصرية التي مُورست بحق الأقليات والجماعات المختلفة ولا سيّما في القرن العشرين الذي أظهر العنصرية إلى العلن بعد أن كانت غافية تحت جمر أنقاض الزمن؛ فالعنصرية، بعبارة الكتاب نفسه، «تكون حيثما يكون الإنسان» وفي أيّ زمان.

ومن هاتيك الأمثلة ما ارتكبه النازية من شنائع بحق اليهود والفجر في محرقة الهولوكوست المعروفة؛ ومنها ما حدث للسود في جنوب أفريقيا على يد نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) الذي شكّلت الأقلية البيضاء قوامه الأساس، وغيرها من أمثلة تُضاف إلى موسوعة قارئ ينشد معرفةً أرحب في هذا الحقل المذموم؛ لكن الموجود بالفعل وإنّ زعم الزاعمون زواله واندثاره من صفحة الوجود مُتذرّعين بوجود قوانين تُجرّم العنصرية وأدواتها؛ قوانين يُضَيّن المؤلف نُفثاً منها في تضاعيف كتابه هذا.

يتأتّى الهدوء في هذا الحوار من بدئه، بين مؤلّف الكتاب الطاهر بن

في مدارسٍ ومعاهدٍ كثيرةٍ في أكثر من ثلاثين دولةً سافر إليها مُرهفاً السَمْع إلى رؤاهم للعنصرية وممارستهم إيّاها قاصداً من وراء ذلك الوقوف على هذي الإشكالية الواقعية كما هي.

مُبيناً لهم الطرق الأنجع في إيجاد الحلول لهاته الآفة الكونية التي لا يبقى أحدٌ يَمْنأى عنها والتي لا تُبقي ولا تَدُر على أحد إن لم يُزَمَّ لِجامُها؛ فجاءت الأسئلة بريئةً واقعيةً وجاءت الأجوبة تنم عن حكمةٍ وحكمةٍ وحكمةٍ في معالجة هذا المرض الرُّؤم أو هذي «الربوّة التي يَهار معها المنزلُ بمرور الوقت» وفق تشبيه جميل أطلقه أحد التلاميذ عن العنصرية.

صحيحٌ أنّ المؤلف يعرض لموضوع العنصرية في كثير من الدول كالألمانيا ومقتلة اليهود فيها، وأميركا وما عانى الهنود الحمر من عذابات مُنبثقة من التمييز العنصري، إلّا أنّه يُلوي عُتق اهتمامه الأكبر صَوْب فرنسا، حيث يُفقه مُبطّانات مجتمعه وكيف ينظر إلى المهاجرين الفقراء، ولا سيّما المغاربة والجزائريّون، وكيف يتعامل معهم. ويُقدّم علاجاتٍ لو تحقّقت لقلّصت، برأيه، من التمييز العنصري في فرنسا ولأمكن سريانها في غيرها من أصقاع الأرض فسرى فيها ضَرْبٌ مقبولٌ منسودٌ من القبول بالآخر.

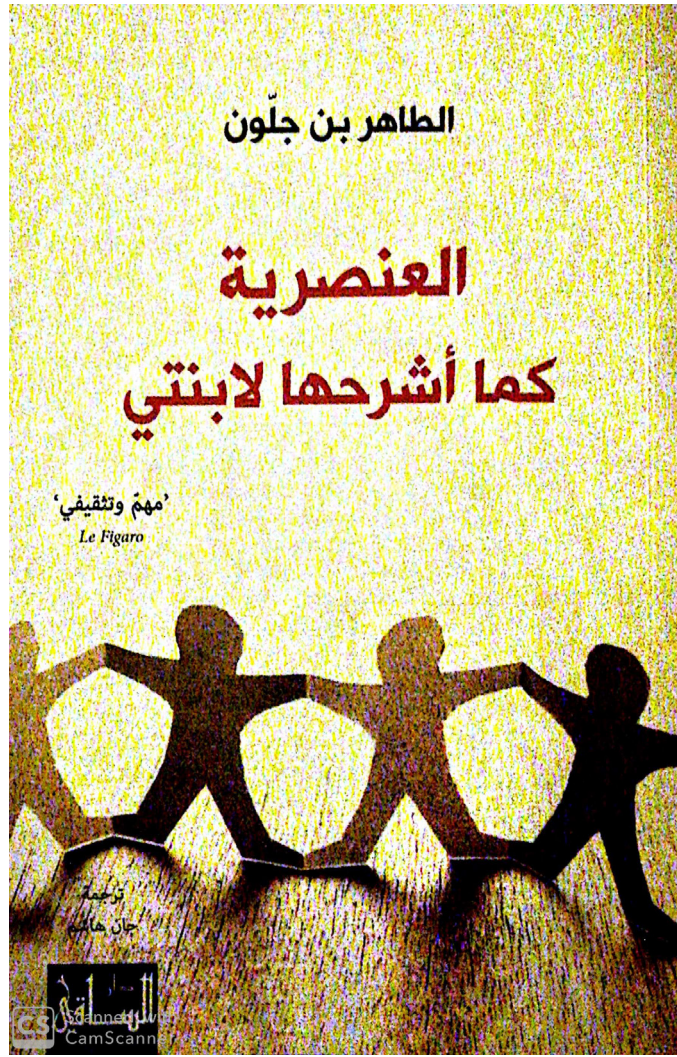
فيركّز على غرس المحبة في الأطفال إيماناً راسخاً منه بأن لا يؤلّد الإنسان عنصرياً بالفطرة؛ بل يُتحوّل إليها إذا لم يتعلّم، ببرنامج تربوي مدروس، التعايش المُكتسب بوساطة تثقيف ذاتٍ لا ترى بأنّها الوحيدة في هذا العالم بل يُتلى عليها أنّ هناك آخرَ مثلاً.

ومن العلاجات أيضاً السفر؛ فهو، بعبارة محيي الدين بن عربي، «قنطرة إلى ذواتنا» وذوات الآخرين بلا ريب. وكذلك التزاوج مع الغريب وما ينتج عنه من رأبٍ لصدعٍ وهيئٍ سرعاناً ما يُزال بالدنوّ والتلاقح والاندماج والخروج من الانكفاء على الذات، فترفض الأفكار الجاهزة وتُفكّك الأكاذيب والصور النمطية المغلوطة ويُتأى عن التلفّظ بعبارات مسيئة، فمكافحة العنصرية تبدأ بالعمل على اللغة. والأهم من ذلك كلّ القول بالجنس البشري المتنوع الذي لا أعراق فيه.

وثمة إثبات آخر على هذه المحاورة الأفلاطونية يكمن في إدراج المؤلف وابلأ من رسائل نقديةٍ وُجّهت إليه آخذةً عليه شُرّحه العنصرية لابنته اللالعنصرية مُطالباً إيّاه بشرحها للعنصري نفسه، فيتقبل المؤلف الانتقادات جميعها بصدر رحب مُصوباً أفكاراً له كانت قد حادّت عن جادة الصواب مُدافعاً عن بعض ما يزال يراه صائباً مُحاججاً مُبرهنناً بالبيّنات.

بعد ذلك بسبع سنوات، يعود المؤلف مرّة ثانية فيحاور ابنته فيلاحظان معاً أنّ العنصرية تفاقمت وتعمّمت في هذا الفاصل الزمني؛ فهل كانت هذه السنوات عجافاً ولم تُؤتِ مَساعيه ومَرامي كتابه أكلها؟ وهل كان الجهل وحده هو السبب وراء العنصرية؟ يبدو أنّ للخطاب المعرفي أيضاً دوراً في تنمية مشاعر العنصري حيال الآخر، إذ نرى بعض المتعلّمين، غير الجاهلين، عنصريّين أيضاً. ومردّد ذلك إلى أنّ الثقافة، بما هي معرفة وعلم ودراسات، لا تنمّاهي دوماً مع مفهوم الخير والتقدّم.

وقبل أن تُفكّل أبواب الكتاب على ثيمة العنصرية، تُطالعنا مقالات للمؤلف وشيجة الارتباط بها نُشرت في مختلف الصُحف الأوروبية،



يتطرق فيها إلى مواضيع تُشكّل هواجسَ تقصّ مضاجع المهاجرين المختلفين كما تُقلقل أرضَ حكومات الدول المُستضيفة سواءً بسواء. من ذلك «الهجرة والهوية الوطنية» وتشابكاتها العويصة إلى حدٍ كبير؛ فالهوية أولاً وأخيراً «نوعٌ من الأمان الداخلي». و«مقاطعة وعنصرية» وما فيها من دعوة صارخة إلى «النظر إلى الحقيقة مباشرة ومقاومتها» ومن إنباء بأن «لا عنصرية انتقائية»، وعبارة أخرى لعلّها تكون أئين: «عندما لا نحبّ العرب يعني أننا لا نحب اليهود أيضاً ولا السُود والغجر». وتقتطع «الخوف من الإسلام» حيزاً لها وما فيه من تشعّبات نحو القضية الفلسطينية والإسرائيلية وتأثيرها في الرأي العام الإسلامي والغربي واستتباعاً لذلك في إلهاب أوارٍ العنصرية وسعيها.

ختاماً، ممّا قد يُسجّل على الكتاب أمران: أوّلهما تركيزه على الغربي العنصري وربط العنصرية بالاستعمار وبالخطاب السلطوي والمعرفي في آن، وعدم إشارته، غافلاً أو متغافلاً، إلى واقعه المَعيش في هذا الباب في دول المنطقة العربية في تاريخها، قديمه والحديث. وثانيهما أنّ المؤلف لا يقف على العنصرية الموجودة بين شعوب تعيش في بلد واحد لا حضور للمهاجرين فيه؛ وإذا ما اكتفيناه هاهنا بضرب مثال واحد لأطلّ علينا المغرب، والمؤلّف ذو أرومةٍ مغربية، بمشكلاته العالقة بين العرب والأمازيغ التي ترقى إلى حدٍ العنصرية لم يأتِ عليها.



تقّوز اللاهَب.. حدثٌ يستحضر معاناة أبناء قامشلو

فنصة تمّو

التي تشهّد قتالا بين المجموعات الإسلامية المعارضة والنظام السوري، تعرّضت منذ سنوات لأكثر من عشرين عملية استهداف إرهابية عبر سيارات مفخخة ودراجات نارية، بحسب التقرير السنوي لعام (٢٠١٦) لقوى الأمن الداخلي (الأسايش).

حيث ذكرت إن /١٩/ منها كانت محققة، فيما تم إبطال ثماني عمليات، فيما كان التفجير الذي استهدف الحي الغربي السكني في ٢٧/١٦/٢٠١٦ أكثرها قسوة وإيلاماً لما خلفه من دمارٍ لاتزال آثاره باقية في المدينة، ناهيك عن عدد الأرواح التي حصدها التفجير.

حينها ذكر المكتب الإعلامي التابع للهِلال الأحمر الكردي، ومقره مدينة قامشلو، أن أكثر من /٥٠/ شخصاً فقد حياته، فيما جرح أكثر من /١٨٠/ آخرون إصاباتهم كانت متفاوتة.

وقالت إن فرق الطوارئ التابعة للهِلال الأحمر الكردي انتشلت في اليوم الأول للتفجير /٤٠/ جثة ليرتفع عدد الضحايا خلال أيامٍ من عمليات البحث تحت الأنقاض إلى أكثر من /٥٠/ ضحية.

تعويضٌ غير مناسب:

«فقدنا شقيقي وخسرنا كل شيء؛ المنزل الذي كان يأوينا دُمر بالكامل» تهنّدت وامتلأت عيناها بالدموع قبل أن تبدأ «جهان حاج جميل» بالحديث وتسرد لـ مجلة شار معاناتها مع أفراد عائلتها الذين نجوا من الموت بمعجزةٍ إلهية.

ملاحم المعاناة التي خلفه التفجير، تكاد تكون متشابهة لدى معظم العوائل المتضررة، فالبعض تدمّرت منازلهم بالكامل، وأخرى لم يبقَ منها إلا هياكل آيلةٌ للسقوط في أية لحظة لا تزال على حالها برغم مرور ثلاث سنوات على الفاجعة، فضلاً عمّا خلفه الحادث من آثارٍ نفسية لدى ذوي بعض الضحايا.

تقول «جهان» التي تقيم اليوم مع أشقائها ووالديها في منزلهم الذي أعادوا بناءه من جديد: «قدمت لنا الإدارة الذاتية تعويض مالي وقدره مليونين ونصف مليون ليرة سورية، لكنه لم يكن كافياً لإعادة بناء منزلنا الذي تدمّر بالكامل، فاضطررنا لبيع الأرض التي كنا نعيش من مردودها الزراعي».

في حين تحتاج «أم غسان» وابنتها /٤٣/ عاماً، بعد أصابتهما بعجزٍ جزئي جراء التفجير، إلى /١٠/ آلاف ليرة سورية شهرياً ثمن الدواء، فيما يكلف علاج حفيدتها (مايا) التي أصبحت يتيمة الوالدين وتعاني من نقص في النمو، إلى ما يقارب /٥٠/ ألف ليرة سورية شهرياً، إضافة إلى المصاريف اليومية الاعتيادية التي باتت من الصعب تأمينها نتيجة ما تعيشه من ظروف قاسية بعد أن دُمّر منزلهم والمحل التجاري الذي كان مصدر الرزق الوحيد بالنسبة إليهم، حالهم حال العديد من العائلات التي فقدت منازلها ومصادر رزقها.

عائلة «أم غسان» هي أيضاً حصلت على تعويضٍ مالي وقدره مليونين ونصف مليون ليرة سورية بحسب ما ذهب إليه «عبد الله حسو» نائب الرئاسة المشتركة في هيئة المالية وعضو اللجنة التي تشكّلت من قبل الإدارة الذاتية عقب التفجير الإرهابي.

وبحسب تصريحات العوائل المتضررة وذوي الضحايا التي رصدتها مجلة شار، فإن مبالغ التعويض لم تكن تتناسب قط مع حجم

الضرر الذي ألحق بممتلكاتهم ومنازلهم، فتجد أغلبهم يعيشون على هامش الحياة في منازل تفتقر إلى الكثير من المستلزمات والأثاث الضروري لأية عائلة.

في وقتٍ بلغ إجمالي القيمة المالية التي قدمتها الإدارة الذاتية في الجزيرة؛ إضافة إلى المبلغ الذي تبرعت به قوى الأمن الداخلي (الأسايش) وقدر بـ /٢٠٠/ مليون ليرة سورية، والإدارة الذاتية في منطقة كوباني بـ /٥٥/ مليون ليرة سوريا بلغ /٣١٥,٣٠٠,٠٠٠/ ليرة سورية، كتعويضٍ حصلت عليه /٤٩٦/ عائلة، بحسب حسو.

ضرورة سن قانون:

لم تتطرق بنود مواد القانون /٢٤٤/ الذي أصدرته الإدارة الذاتية في ٢٧/٩/٢٠١٤ والذي ينص على مكافحة الإرهاب وكذلك بنود ميثاق دستورها (العقد الاجتماعي) الـ (٨٥) مادة والتي أعلنته عام ٢٠١٦، إلى مسألة تعويض المتضررين جراء عمليات الإرهاب التي تستهدف المنطقة.

رغم ذلك، فإن مسألة تعويض المتضررين جراء العمليات الإرهابية، «لا يستوجب مشروع قانون تشريعي؛ بل هي من واجبات أية سلطة تجاه مواطنيها ويتطلب قراراً من الجهات المعنية بتعويض المتضررين» بحسب الصحفي الكردي «دارا بركات».

إذ يعتبر أن «تعويض المتضررين وذوي الضحايا، هي قضيةٌ يستوجب من الجهات المعنية سواء الإدارة الذاتية كسلطة قائمة (سلطة أمر واقع) أو غيرها من الجهات التي ترى في نفسها مسؤولية عن المجتمع سواء أحزاب أو منظمات المجتمع المدني، العمل على إيجاد آلية معينة تعوّض هؤلاء جميعاً».





ثلاثة أقسام، القسم الإخباري وقسم المنتدى الذي أُسس لدعم ثقافة التطوع، حيث عمل عدد من المتطوعين لتعليم اللغة الكردية عبر الإنترنت، وبذلك نجحوا في نقل هذه اللغة إلى قراهم وأحيائهم.

كما نجح قسم المنتدى، في تطوُّع عدد من الأطباء والمستشفيات في تقديم خدمات صحية مجانية للمرضى المحتاجين، ووصل عدد العوائل المستفيدة آنذاك، بحسب «محمد» إلى ٦٠٠/ عائلة.

أما فيما يخص القسم الثالث، فكان (البالتوك) التي استضاف خلالها الموقع العديد من الناشطين والسياسيين الكرد لطرح وعرض آرائهم.

هذا الموقع قدّم تلك الخدمات في وقتٍ كانت سلطات البعث في أوج قوتها وسطوتها، بعد أن كانت تقمع وتمنع تلك النشاطات.

التطوع بين الشرق والغرب اختلافاتٌ في الرؤى والتطبيق:

أن تكون متطوعاً لمساعدة الناس في مجتمعٍ شرقي ليس بالأمر اليسير، إذ يعلم «محمد شريف» أن البعض غير راضٍ عن تصرفاته، كذلك يعلم أن أفكاره وقناعاته تختلف عما لدى الآخرين، إلا أنه مؤمن بأن التطوع ثقافة يجب أن تُزرع في مجتمعاتنا.

عام ٢٠٠٦ وما قبله، كان «محمد» أحد مؤسسي لجان الدفاع عن الحريات والديمقراطية في سوريا ويدير أيضاً موقع (ولاته مه- Welatê me)، في وقتٍ كانت القبضة الحديدية للنظام السوري حاضرة بكل قوة، فهل ستتغير قناعاته تجاه التطوع بعد هذا الوقت؟

يرى «شريف» أن التطوع في الدول الأوروبية «مختلفٌ تماماً عما نفعله هنا من حيث العمل ونظرة المجتمع وتفاعل الحكومات، كما أن التطوع في أوروبا مدعوم بشكل كبير من ناحية تأمين المراكز والخدمات للمتطوعين»، في الوقت الذي يسدّد «محمد شريف» آجار مركزه من ماله الخاص.

من جهةٍ أخرى، المنظمات التي تعمل في التطوع في أوروبا، «لا تمنح شيئاً بالمجان، فهي تقبض ثمناً لكل شيء، وهذا الثمن زهيد وهو بحد ذاته دافع قوي لزراعة ثقافة معينة لدى أفراد المجتمع، بينما في المجتمع الشرقي؛ المتطوع يجب أن يمنح كل شيء دون مقابل، فهو ينظر للمتطوعين على أنهم قادرين على تقديم كل شيء، وكأنه الرجل الخارق» يضيف «شريف».

وفي هذا الاتجاه بالتحديد، يؤكّد «محمد شريف» أن «المنظمات والجماعات التي أطلقت مشاريعها التطوعية في أوروبا بذات العام الذي أطلقت مشروعها، تطورت بشكلٍ كبير قياساً لمدى تطور مشروعها، فقد أصبحت الآن منظمات كبيرة وفعّالة، بفضل دعم المجتمع والسلطة لها».

يشير «محمد شريف» إلى أن ثقافة التطوع كانت موجودة في المجتمع الكردي، وكانت تظهر في مساعدة العوائل لبعضها في الأعمال الريفية وترميم البيوت وخلال الواجبات الاجتماعية، غير أنها تضاءلت في الوقت الحالي لأسباب عديدة.

(هيتما) منظمة جديدة واستمرارية لمشروع التطوع:

بدأ «محمد شريف» أخيراً في تنظيم عمله والمتطوعين معه، فأسسوا منظمة جديدة أسموها (هيتما) هذه المنظمة هي استمرارية لمشروع «محمد» في التطوع.

التطوع ثقافة مجتمعية قديمة يحاول "محمد شريف" إحياءها

أختين أسعد

عائلة ما، فإنك تساعد في إنقاذ نفسه من الضياع وتحفظ له كرامته وتؤمن له الاستقرار نوعاً ما».

بانتقال مجموعة التطوع إلى مركز (آلاء) وجدت مكاناً لتنظيم عملها وتوسيعته، فكانت الفرصة سانحة أكثر لتطوير العمل، حيث وجد «محمد» أن سوق العمل في الإقليم مختلف عن سوريا؛ فكان لابد من تأهيل اللاجئين السوريين للاندماج مع هذا السوق، وذلك بسد الفوارق التي يرى «محمد» أن «سوق العمل في هولير يحتاج في البداية إلى إتقان الإنكليزية، لذلك كان توجّهنا إلى إطلاق عدد من الدورات لتعليم الإنكليزية كذا الكردية؛ بخاصة اللهجة الصورانية التي هي أساس المحادثة في هولير».

مع توفر المساحة في المركز الجديد، بدأت أفكار التأهيل والتطوير تتسع لدى «محمد» ومجموعته، فكانت البداية مع دورات تعلم الحاسوب وصيانتها، كذلك الهواتف النقالة التي استفاد منها الكثيرون لإيجاد العمل.

مجموعة المتطوعين مع «محمد» افتقرت لروح التطوع الجماعي والرغبة في الاندفاع والتطوير، فتوجهوا للعمل على إنشاء صفحات أخرى فردية للغرض ذاته، ما أضعف نوعاً ما صفحة (بحصة) وأفضل مشاريعهم الفردية، إلا أن «محمد» استمر رغم تلك الصعوبات.

(ولاته مه- Welatê me) مشروع محمد التطوعي الأول:

لم يضعف انفصال عدد من مجموعة المتطوعين من عزيمة «محمد شريف» فهذه ليست تجربته الأولى في التطوع، بل كان قد أسس عام ٢٠٠٦ في قريته رغم شبكة الإنترنت السيئة وقتها، موقعاً إخبارياً أطلق عليه اسم (ولاته مه- Welatê me) والتي تعني بالعربية (وطننا).

هذا الموقع وجد له مكاناً ليكون من أبرز المواقع الكردية رغم الإمكانات المحدودة وهو مستمر حتى الآن، كان الموقع يحتوي في بداياته على

«بحصة تسند جرة» مثل شعبي يدعو للتكافل بين الناس والتعاون؛ لذلك اتخذه «محمد شريف محمد» عنواناً لصفحته على (الفيس بوك) التي فعلها لخدمة السوريين الهاربين من أوضاع البلاد إلى إقليم كردستان العراق، فكانت البحصّة التي استند عليها الكثير من اللاجئين في إيجاد عمل لهم في محافظات الإقليم الثلاث.

تبلورت أفكار التطوع لدى «محمد» الرجل الخمسيني من أهالي ريف كركي لكي، منذ أمد بعيد؛ إلا أن شخصيته كمتطوع برزت للعلن عندما انتقل عام ٢٠١٢ إلى عاصمة إقليم كردستان (هولير) كموظفٍ في شركةٍ سوريّة فتحت فرعاً لها هناك.

من بهو صالة الشركة التي يعمل فيها، وجد «محمد» أن أعداد الباحثين عن العمل تتزايد- خاصة من السوريين- فاستغل عمله وعلاقاته مع محيطه من شركات ومحلات لمساعدة هؤلاء، فكان يخصص وقتاً من يومه ليتجول في محيطه باحثاً عن فرص عمل ينشرها على صفحة (بحصة تسند جرة) التي أسسها لهذا الغرض.

سرعان ما وجد «محمد» وصفحته مكاناً بين جموع اللاجئين الذين وصل عددهم في الإقليم إلى ٢٥٠/ ألفاً في عام ٢٠١٣ وبدت النتائج من العمل التطوعي لصفحة (بحصة) واضحة، إذ أن فرص العمل كانت متوفرة نوعاً ما في سوق العمل في الإقليم في ذلك الوقت، إلا أن البحث عنه كان صعباً بالنسبة للاجئين، هذا ما سهّله «محمد شريف» وصفحته.

تأمين العمل فرصة لإنقاذ عائلة:

مع توسع «محمد» في تطوعه لإيجاد فرص العمل، ترك مهامه في الشركة ليتفرغ لتطوعه، فوجد مع مجموعته التي شكّلها ممن وجد لهم عملاً سابقاً، مكاناً ليطلقوا من حملتهم التي أسموها «أنقذ عائلة».

يقول محمد شريف عن تسمية الحملة: «عندما تجد عملاً لأي فرد من



كما تُعبّر المشاركة المجتمعية عن الوسائل التي تهدف لتعزيز دور التعاون الاجتماعي بين سكان الحي، أو المنطقة، أو المجتمع الواحد، بهدف تحفيز المشاركة في العديد من المجالات التي توفر خدمات للمجتمع المحلي، ما يساهم في تغييره تغييراً إيجابياً، وتطويره نحو الأفضل.

وتم الاستماع إلى آراء المشاركين في كل الجلسات، حول مفهومهم للمشاركة المجتمعية ومدى قدرتهم على المشاركة فيما بينهم وبين صنّاع القرار ومدى الدور الذي يلعبونه كل على جدي في منطقته وحسب تأثيره ومدى تفاعله.

أما في سياق مناقشة المحور الثاني الذي تطرق إلى (أسباب عدم المشاركة من قبل المجتمع)، فقد تمحورت بشكل عام حول عدم وجود آلية حقيقية تسمح بمشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشأن العام في المنطقة ككل، كذلك نقص الوعي والثقافة لدى بعض الفئات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إدراكهم في كيفية التفاعل بالشكل المطلوب.

وعبّر أحد المشاركين عن المشكلة بالقول: «لا توجد صلة وصل واضحة وأمنة بين أفراد المجتمع واللجان والهيئات المسؤولة، فهذا السبب الأبرز الذي يؤدي بدوره إلى عدم تشجيع الناس للذهاب إلى الجهات المعنية ومشاركتهم في طرح آرائهم حول الأمور والقرارات التي تصدر وتنفذ من قبل الجهات المسؤولة التي بدورها هي الأخيرة تصدر دون الرجوع إليهم».

من جهتها، أوضحت منسقة مشروع (شيان) «فاطمة الأحمد»، أن «أهم معوقات المشاركة المجتمعية في هذه المناطق، هي ضعف الحافز للتعاون بين الأفراد في المجتمع الواحد، ما يؤدي إلى ضعف في العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، أيضاً غياب الدور التوجيهي للهيئات الاجتماعية التي تساعد على توعية الأفراد بضرورة المشاركة المجتمعية، كذلك انعدام التطبيق الفعلي للنشاطات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، مثل تخصيص يوم للتعاون لحملة تشجير في المرافق العامة، فضلاً عن عدم وجود متابعة دائمة من قبل السلطات الإدارية للحالة الاجتماعية السائدة، واختلاف الثقافة الاجتماعية السائدة ونسب الوعي بين أفراد المجتمع، والتي تظهر بوضوح في طبيعة الحياة الفردية للأسر، والتي تنتج عن انتقال أفراد جدد للعيش في مجتمعات تختلف عن مجتمعاتهم السابقة، مثل دراسة الأفراد المرحلة الجامعية في مدن أكبر وأكثر تطوراً، وغياب المشاورة بين أفراد المجتمع، والاعتماد على المركزية في اتخاذ القرارات».

وفي المحور الثالث من الجلسات، ناقش مسألة طرح الحلول وكيفية تفعيل آلياتها، ومنها ضرورة توعية وتثقيف أفراد المجتمع، التي تقع على عاتق السلطات الإدارية والهيئات الاجتماعية.

كما ركّز أحد المشاركين، إلى ضرورة وجود وسيلة وصل وثيقة وأمنة فيما بينهم وبين الجهات المعنية، ليتمكنوا من المشاركة

شارك في صنع القرار..

أنشطة (شيان) لدعم مشاركة أفراد المجتمع في الشأن العام

إعداد وتصوير: شيلان شيخموس

الفعالة)- مبدأ دعم المجتمع المدني للمشاركة السياسية والاجتماعية لكل الفئات والشرائح والمكونات.

وناقشت الجلسات، عدة محاور، المحور الأول، تمحور حول مفهوم دور الأفراد في المشاركة المجتمعية الذي يعرف بأنه «مجموعة الطرق التي تتبعها مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في الربط بين أفراد المجتمع الواحد، وخصوصاً من هم بحاجة للمساعدة، سواء في مجال الصحة، أو التعليم، أو غيرها من المجالات الأخرى».

أنجز فريق عمل مشروع (شيان) قسماً من أنشطة المشروع الهادفة لدعم مشاركة أفراد المجتمع في الشأن العام وعملية صنع القرار، ومنها منتديين حواريين وأربع حلقات نقاش في كلٍ من (قامشلو، الحسكة، درباسية وسري كانييه)، حيث استهدف المشروع ١٦٥/ شخصاً اشتركوا في النقاش وطرح الأفكار التي أغنت الجلسات ودعمت مخرجات اللقاءات الحوارية.

وكرّست تلك الأنشطة- التي حملت عنوان (المشاركة المجتمعية

دون وجود عوائق أو حاجز خوف ووضع آلية تؤهل السكان في المشاركة المجتمعية بالشكل المناسب عن طريق «تشكيل فريق تعبئة مجتمعية تضم كافة مكونات المجتمع، ووضع جميع الأنشطة المقامة في المنطقة أمام السكان، ليؤدي كل من يرغب المشاركة في طرح رأيه ورغباته، وذلك كله ضمن شفافية واضحة من قبل جميع أفراد المجتمع الواحد».

يضمّ مشروع (شيان) مجموعة من الأنشطة الإعلامية، منها مجلة (شار) التي تصدر باللغتين (الكردية والعربية) ضمن الإصدار ذاته، وتعنى بقضايا التعايش والسلم الأهلي والديمقراطية ورصد الشأن المدني المرافق للنزاع.

كما سيصدر عن المشروع، عدد من استطلاعات الرأي المصوّرة التي تسلط الضوء على قضايا ومشاكل مجتمعية وخدمية يتم التركيز من خلالها على إظهار صوت المواطن ومطالباته بخصوص تلك القضايا.

تهدف منظمة (شار) للتنمية من خلال مشاريعها في مجالات الديمقراطية والتنمية المجتمعية، إلى تحفيز أفراد المجتمع على المشاركة في الشأن العام؛ من خلال المطالبة بتحسين واقعهم المعيشي والخدمي واقتراح الحلول للمشاكل والقضايا التي تؤثر سلباً على حياتهم.

كما تُركّز (شار) على فتح المجال للنقاش والحوار المجتمعي الخلاق الهادف لإيجاد مخرجات وحلول تساعد أفراد المجتمع على اجتياز الصعوبات وتفتح الباب أمامهم لمشاركة حقيقية في صنع القرار.



تصوير: حبيب زافي

ما الشّكل الأنسب للمشاركة السّياسيّة والاجتماعيّة للمواطنين، وكيف يُمكنهم المشاركة في صنع القرار؟

شفان إبراهيم

المنطقة بخاصةً وسوريا عامةً.

بينما ينطلق «غاندي سعدو» المدير التنفيذي لمنظمة (أريدو) للمجتمع المدني والديمقراطية، من أن «أنسب الطرق للمشاركة الفعالة هي مفهوم المواطنة الحقوقية، وأن يتمتع المواطن بكامل حقوقه السياسية والقانونية وغيرها، وعليه معرفة واجباته والقيام بها دون أيّ أكرارٍ أو إلزام».

يقول: «لا يجب التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة»، وينتقد «سعدو» اقتصر تمثيل القوميات على فئات شعبية محددة على أشخاص قريبين من السلطة» ف هؤلاء كما يراهم المدير التنفيذي لمنظمة (أريدو)، «ما هم إلا ديكور لواجهة سياسية، ولا يمثلون الشريحة الاجتماعية أو السياسية المحددة لطالما يتم انتقائهم من قبل جهات محددة».

ويؤكد «سعدو» أن الديمقراطية «هي الأساس في المشاركة والتي تتطلب مناخ وآليات عمل ديمقراطي متوفرة للمواطن والمعرفة الكاملة بمفاهيم حقوق الإنسان والتعددية السياسية».

من جهته، يعتبر الناشط السياسي «أكرم حسين» أن المشاركة «تتم من خلال الاتحادات والجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ فضلاً عن التمثيل الصحيح لجميع فئات المجتمع في المجالس التشريعية والسلطة التنفيذية وإتاحة الفرص أمام الجميع وإطلاق الحريات العامة والخاصة، بخاصة حرية الإعلام والرأي والتعبير والتظاهر السلمي وإجراء انتخابات شفافة ونزيهة واستفتاء رأي الشعب في القضايا المصيرية».

ويضيف «حسين» أن الشكل الأنسب للمشاركة السياسية والاجتماعية

الفوضى الحالية إلى حالة استقرار يمكن في ظلّها البحث عن آليات لإشراك المواطن في صنع القرار وتطبيقها فعلياً لا شكلياً عبر هياكل مؤسساتية فارغة من مضامينها».

غياب الديمقراطية الحقيقية:

ينطلق الأكاديمي «خالد حسين» من ضرورة توافر أفق ديمقراطي كفضاء ملائم لمشاركة المجتمع بقواه الفاعلة في إنتاج القرار السياسي، فيقول لمجلة (شار): «هذا الفضاء هو الحيز الذي يسمح بسرّيات دستور (مدني ـ علماني) بما يضمن حياةً كريمة من عدالة اجتماعية واقتصادية وسياسية علاوةً على صون حقوق المرأة والرأي والمعتقد... إلخ».

وبحسب «حسين» فإن هذا «الحدث أقرب إلى الحلم منه إلى الواقع في سوريا؛ فمع ذلك لا بدّ من استلهام هذه الأفق في البحث عن الشكل الملائم لمشاركة اجتماعية وسياسية للمواطنين بصنع القرار في منطقة شرق الفرات».

ويعتقد أن «الواقعية السياسية تفترض تشكيل مجلس مدني تشارك فيه المكوّنات الاثنية (الکرد، العرب، السريان.. إلخ) تمثيلاً سياسياً عادلاً، وهو ما سيضمن عودة الآلاف من سكان المنطقة».

كما يدعو «حسين» إلى ضرورة «الولاء للمكان والدفاع عنه ورفض أيّ احتلالاتٍ هدفها إحلال الفوضى والتهديد باجتثاث المكوّن الكردي في التصريحات العنصرية للقادة الأتراك وكذلك تهديدات النظام الاستبدادي».

من أجل ذلك، يرى أن «تفعيل المشاركة المجتمعية في جسم سياسي ذي طبيعة ديمقراطية هو الطريق الوحيد لمنجزٍ يصبّ في مصلحة سكان

ويعتقد «يوسف» إنه «المخرج للاتفاق على قرار موحد يمثل إرادة جميع المكونات القومية والأطياف السياسية والفعاليات المجتمعية والدينية في المنطقة»، ولا يُخفّ الصحفي الكردي المقيم في مدينة قامشلو، قلقه من صعوبة المهمة؛ بسبب ما يقول عنها «تعقيدات المشهد السوري بالمجمل، والانقسام السياسي والفكري بين أبناء المكون الواحد من جهة، وبين المكونات فيما بينها من جهة أخرى».

لذلك، يدعو «يوسف» الكرد والعرب على سواء إلى تحمّل العبء الأكبر في هذه القضية، نظراً لحضورهم السياسي القوي، وحجمهم الديمغرافي الكبير، وامتلاكهم لآليات تنظيمية مقارنةً مع أقرانهم من المكونات الأخرى».

من وجهة نظره، يتحدث الكاتب الصحفي «باز بكاري» عن صعوبة الحديث عن أشكال مناسبة لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية وصنع القرار في منطقة حكم الإدارة الذاتية، منتقداً في الوقت ذاته عمل مكاتب ومؤسسات الإدارة التي تدّعي امتلاكها وسائل لمشاركة المواطنين في صنع القرار».

ووفق الكاتب الذي يقيم في العاصمة الفرنسية «باريس»، فإن القرارات «تصدر دون مشاركة المواطنين، والقرارات التي تصدر وتنفذ تكون قادمة من هرم السلطة، وتصدم حتى القائمين على هذه المؤسسات الوسيطة بين الشعب والسلطة إن صح التعبير».

ويعتقد «بكاري» أن العلة «ليست في شكل وآليات مشاركة المواطن في الحياة السياسية وصنع القرار؛ بل في عدم وجود نية لدى السلطة الحالية لإشراك فعلي للمواطن في صنع القرار، خاصة وأن الإدارة الذاتية وقادتها لا يزالون يعيدون ذات الاسطوانة السابقة (نحن في خضم ثورة) وهذه العبارة بحدّ ذاتها تهدم كل أمنية بالتحوّل من حالة

يبدأ الدكتور «عماد خلف» أستاذ في جامعة (روح اف) حديثه عن البيئة السياسية بتفريقها عن أيّ ظروف سياسية في مناطق متفرقة من العالم فيقول: «المواطن لا يستطيع الاقتراب من حدود سياسات الأحزاب بكافه اختلافاتها، وهذا المواطن يختصر حالته السياسية والاجتماعية بأنه مغلوبٌ على أمره».

ينتقد «خلف» غياب المشاركة الفاعلة للمواطنين فهو «لم يستشير ليرشّح من يمثّله ولم يستشير ليقدم آراءه في القوانين والدستور ولم يستشير لمن يدّعي بأنه في خدمته»، ويرى أن حدود هذا المواطن «لا يتعدّ البحث اليومي عن فتات ما تركه أصحاب القرار وحاشيته».

ووفق الدكتور «خلف» فإن هذا الأمر «يؤثر في تحقّق حلمه في التفكير بترشحه لإحدى المجالس الخدمية فكيف والحال مع السياسية والاجتماعية؟»، ولغياب الشفافية والديمقراطية والعدالة، يعتقد «خلف» أنه من «المستحيل أن يجد المواطن نفسه منتمياً لقوانين تسيّر هذا البلد»، مع ذلك لا يفقد الأمل ويدعو للتشبّث به قائلاً: «لا بدّ للأيام أن تُنصف هذا المواطن يوماً ويكون له دور في التشريعات وممثل حقيقي في المجالس هذا هو الشكل الأنسب».

بينما ينطلق الصحفي «سير الدين يوسف» من بيئته وواقع المعاش، ويشدد على ضرورة ترتيب الكرد بتهتم الداخلي قبل أي شيء، وهو ما يتحقق بحسب «يوسف» من خلال «الدعوة إلى مؤتمر عام تحضّره كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والحقوقية بدون استثناء، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، يوكل إلى هذا المؤتمر مهمة رئيسية هي انتخاب مرجعية سياسية كردية، تكون صاحبة السلطة والقرار في اتخاذ القرارات المصيرية بعد أن تتواصل هذه المرجعية مع ممثلي المكونات الأخرى في المنطقة وتتوافق معهم حول مستقبلها».



تصوير: عدنان حسن

في قامشلو: شوارعٌ تُعبّد وأخرى منسيّة سهيلة صوفي

شكوى جديدة قديمة بخصوص الطريق المار أمام منزلها، فهو (أي الطريق) كما تقول «صار غير مرئي بسبب تآكل الإسفلت الممدود عليه، ولم يتم صيانتته منذ سنوات».

شكاوى عديدة ومختلفة، ومتشابهة في الكثير من الأحيان، رصدتها (شار) كلها تمحورت حول مشكلةٍ قد تكون واحدة، وهي مسألة سوء الطرقات الفرعية والرئيسية والتي دفعت بهيئة الإدارة المحلية والبلديات مؤخراً، للبدء بتنفيذ جزءٍ يسير من مشروع صيانة بعض الطرق الرئيسية والفرعية، في ظل «استمرار بعض المعوقات التي حالت دون التوسّع في المشروع» وفق ما أكّده «سما بكداش» الرئيس المشترك لهيئة البلديات في إقليم الجزيرة خلال حوارٍ مع (شار).

هيئة البلديات تتحرّك.. لكن دون المطلوب:

مع بدء هيئة البلديات بتعبيد وصيانة مجموعة من الطرق الرئيسية والفرعية، إلا أنها استبعدت من خطتها الكثير من الشوارع الأخرى، لأنه «ليس باستطاعة الهيئة تعبيد كل الطرق في الوقت الراهن وبهذه الإمكانيات المتواضعة» تقول «سما بكداش» الرئيس المشترك لهيئة البلديات في إقليم الجزيرة.

«هدفنا الأساسي هو تعبيد وتزفيت الطرق الضرورية في المرحلة الراهنة قدر المستطاع، بالطبع هناك العديد من الانتقادات والشكاوى، لكن نحاول تقديم كل الإمكانيات المتاحة لتلبية حاجتهم» تضيف «بكداش».

رغم أن مشروع تعبيد الطرق وصيانتها كان من ضمن خطط هيئة البلديات السنوية عام ٢٠١٩ الجاري، إلا أنها لم تتمكن من تنفيذه على كافة الأحياء وتُبرّر «بكداش» ذلك في «حاجة مشروع إعادة التزفيت إلى شركات تمدنا بمادة الإسفلت، كما إن هناك بعض الأساسيات الهندسية في هذا المجال لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وقد واجهتنا صعوبات كثيرة في تطبيقها نتيجة عدم توفّر الآليات والمواد اللازمة في تنفيذ مشاريعنا بالمواصفات المطلوبة، كنوعية الإسفلت ونوعية

تعاني معظم الطرق الرئيسية والفرعية في مختلف مدن وبلدات منطقة الجزيرة من الرداءة وتهالك بنيتها الأساسية من هبوط وتشققاتٍ وتلف الطبقة الإسفلتية، وبرغم جهود هيئات وبلديات الإدارة المبذولة من جهة ترميم وترقيع وتوسيع الطرق منذ أكثر من ثلاث سنوات؛ إلا أنها لم تكن ضمن سلم الأولويات؛ بل كان الاهتمام بالقضايا الأمنية، الاقتصادية والمعيشية في المقدمة.

ورغم كل ما تقدّم، فإن تلك الجهات نفّذت مشاريع خاصة بتوسيع وتعبيد جزءٍ لا بأس به من الطرق الرئيسية التي كانت بحاجة لصيانة، دون كامل طرق المواصلات التي تربط الأحياء ببعضها، فضلاً عن تلك التي تصل المدن ببعضها الآخر، «بسبب ارتفاع تكلفة الإنجاز» بحسب «سما بكداش» الرئيس المشترك لهيئة البلديات في إقليم الجزيرة، مع ذلك يحتاج واقع صيانة الطرق، إلى وقفٍ جادة وحازمة من قبل المؤسسات المعنية وبمواصفات قياسية تكون مناسبة للعوامل الجوية والحمولات المرورية.

الخيبة واللامبالاة جلّ ما لا يتمنّاه الأهالي:

رصدت مجلة (شار) واقع عددٍ من أحياء مدينة قامشلو، كبرى مدن الجزيرة، مثل (الهلالية، قناة سويس، جرنك، الكورنيش والحي الغربي) وكانت معاناة معظم أهالي الأحياء المذكورة متشابهة من جهة سوء وقلة الخدمات، «رغم الشكاوى التي قدّموها لـ (الكومينات) والمجالس البلدية» بحسب السيدة «مزكين محمود» من سكان حي «الهلالية».

تسكن «مزكين» في منزلٍ بجانب (خزان المياه) وهذه المنطقة بالتحديد «تفتقد للصرف الصحي ولا يزال الشارع عبارة عن زقاقٍ يشقّ منازل عشوائية منذ أكثر من أربعين عاماً، كما تعجز آليات النظافة على الوصول إلى البيوت الموجودة في ذلك الزقاق» تقول السيدة الخمسينية.

وللسيدة «نسرین شیخموس» من سكان حي «المصارف- الكورنيش»



تصوير: شيلان شيخموس

وتعتقد الناشطة الآشورية المقيمة في مدينة قامشلو، بضرورة «إفساح المجال للتعددية السياسية والمشاركة السياسية للأفراد في الدولة ووضع حد نهائي لقمع الأفراد بسبب آرائهم السياسية، وفصل الدين عن الدولة».

في حين تُشدّد على «إلغاء القوانين التشريعية وسن قوانين مدنية تناسب الأطياف المجتمعية وتعديل القوانين التي تحدّ من حرية المرأة ومساواتها مع الرجل».

من جهتها تؤكد الإعلامية «كاجيا عثمان» على أهمية المشاركة السياسية كأحد دلائل التطور الديمقراطي في أي مكان وزمان، وتقول في حديثها لـ مجلة شار، «هي أساس التنمية المجتمعية من جهة ومن ركيزة أساسية لشرعية النظام الحاكم من جهة أخرى».

وتعتقد «عثمان» أن انشغال الفرد بالأمور السياسية وإلمامه الكامل بالقضايا السياسية المجتمعية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي هو «أنسب أشكال المشاركة السياسية للمواطنين وتكون المشاركة الفعالة عن طريق التصويت في الانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية».

وتؤكد الإعلامية الكردية على ضرورة «حرية الترشّح وتقلّد منصب سياسي و حضور الندوات والمؤتمرات السياسية والمناقشات إلى جانب حرية التعبير السياسي سواء بالمعارضة أو الموافقة».

في حين، ترى الناشطة المدنية «كلهبار محمد» ضرورة «وجود برامج سياسية حزبية عصرية تساهم وتفسح المجال أمام المواطنين بالانخراط في العملية السياسية»، وهو ما يتطلّب أيضاً وفق «محمد» «تحسين خطابها السياسي من خدمة المصلحة الحزبية إلى المصلحة العامة ومشاركة المواطنين يكون من خلال الإشراف والاستشارة والحوار».

وتؤكد «محمد» على أن «مجرد توفر قوانين؛ لا يعني أبداً أن الديمقراطية في طريقها للتطبيق، أو أن توفر المنظمات المدنية يعني أن الحياة تتجه نحو القوينة والمدنية في العمل المؤسساتي».

وتشير إلى أن «رغم وجود مئات القوانين التي تخص مختلف المجالات والتي تقول إنها من صنعة الشعب أو جاءت لاستشارة الشعب، إلا أنها لا تحتوي على أي شكلٍ للعلاقة بين السلطة والمواطن، بين آراء المواطنين؛ لأن أغلب الانتخابات تكون شكلية».

وتدعو «محمد» إلى بناء مؤسسات مدنية تهدف إلى «إشراك المواطن عبر دوره في محاربة الفساد ووجود مؤسسات تحمي المواطن وتضع له مساحات عمل مناسبة».

هو «فصل السلطات واستقلالية القضاء واحترام رأي المعارضة ووجود مبدأ المحاسبة والمكافئة في العمل».

إضافةً إلى كل ذلك، يؤكّد الناشط السياسي المقيم في مدينة قامشلو، أن «خلق فرص العمل ودعم الطاقات الشبابية والمبدعة والاهتمام بالبحث العلمي ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، هو من ضرورات المشاركة السياسية والاجتماعية السليمة».

من جانبه، يؤكّد الناشط الصحفي «زارا سيداً» على «ضرورة توافر أجواء مناسبة للعمل السياسي،

وحرية تشكيل أحزاب سياسية وفق أنظمة وبرامج محدثة وواقعية بعيداً عن محاولات الهيمنة على الشارع بفوهة السلاح أو عبر أحزاب وهمية مصادر قراراتها، إلى جانب سن قوانين تساهم في إعادة المجتمع نحو المدنية وإلغاء مظاهر العسكرة وسلطتها الاجتماعية».

ووفق «سيدا» فإن ذلك هو ما «يؤفّر أجواء طبيعية لتنامي مؤسسات اجتماعية مدنية تكون قريبة من المواطن وتتنظر في خدمة المجتمع وحمايته ومصالحه لا السلطة، العمل المتضافر من جميع الأطراف لتوفير أكبر قدر من هذه الأجواء، هو كفيل بتمثل رأي الشارع ومساهمته عبر الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية في صنع القرار».

ويرى إنه «يمكن استقراء رأي الشارع بأدوات حديثة متعددة من قبل السلطة التي يفترض أن تبحث عن فرص البقاء والديمومة».

بينما يذهب السياسي الكردي «أكرم حسو» إلى أن «الحاكم في أيّة بقعة جغرافية يتمتع بالشرعية الدستورية حين تكون مبنية على مفهوم الشراكة السياسية، لذا فمن المنطقي أن تكتسب المشاركة السياسية قوتها أو تفتقد لها تبعاً لوضع الحكم القائم بتلك الجغرافية، حيث تكون في بعضها شكليةً كأغلب بلدان الشرق، وفي البعض الأخرى- إن وجدت- فإنها معطّلة كونها مبنية على المحاصصة كما في لبنان والعراق وفي بلدان أخرى تجدها مفعّلة بالكامل وتؤدّي دورها في عملية بناء دولة المواطنة كأغلب دول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وغيرها».

يهتم «حسو» بتفعيل الجانب المتحرك والفاعل للمواطن ويدعو إلى إخراجهم من دائرة الصمت السلبي، ويعتقد أن «الأولوية يجب أن تكون لصالح إعادة بناء المواطن على مفهوم المواطنة قبل المشاركة السياسية وأشكال المشاركة والحكم».

كما يدعو إلى «تحرير الفكر الحزبي وإبعاده عن مفهوم المناصرة التبعية داخل المؤسسة الحزبية».

أصواتٌ نسائية ترتفع للمشاركة السياسية:

تقول الناشطة الآشورية «أوركينا صومي» إن أنسب الطرق لتأمين مشاركة المواطنين بالحياة السياسية تأتي «عبر دمجهم بالمؤسسات المدنية، وتفعيل مبدأ المواطنة وتأمين انتخابات نزيهة وحرّة، والسعي صوب توسيع قاعدة المنظمات المعنية بالحريات العامة والعمل المدني».

كما تدعو إلى «توسيع قاعدة الورش المدنية، وتوسيع هامش الحريات، ومنع احتكار العمل الاقتصادي على أشخاص أو جهات محددة».



تصوير: عدنان حسن

الناحية الشرقية لتخفيف الضغط عن المدينة وربطه بطريق الحزام مباشرة، كما يتم حالياً العمل على استكمال طريق (سيمالكا) الرئيسي، كذلك بناء طريق موازي لطريق (علي فرو) المؤدي للطريق الدولي جنوبي قامشلو، وأيضاً العمل على إعادة تعبيد طريقَي (عامودا وتربه سبي)» تقول «بكداش».

ألحقت الأحوال الجوية أضراراً كبيرة بالطرق الفرعية بين المدن، وتلك التي تربط بين مدينة وأخرى، حتى تسببت بخروج بعضها عن الخدمة، حيث «وصلت نسبة تضرر الطرق إلى ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪» تقول «شيرمين شاقو» الرئيس المشترك للجنة البلديات والبيئة المشرفة على تنفيذ مشاريع تعبيد وتزفيت الطرق.

حملات النظافة مستمرة بشكلٍ أسبوعي:

من ضمن المشاريع والحملات التي تُنفّذها هيئة الإدارة المحلية والبلديات في إقليم الجزيرة مع باقي مؤسسات الإدارة الذاتية، الاستمرار بحملات النظافة الأسبوعية كخطة لترويج ثقافة ومفهوم النظافة العامة للحفاظ على نظافة المدن.

تقول «شاقو»: «شهدت بعض شوارع قامشلو الرئيسية والفرعية، حملات نظافة واسعة كل يوم سبت من كل أسبوع، وذلك ضمن الخطة التي أطلقتها هيئات الإدارة الذاتية على شكل مجموعات موزعة في النواحي الشرقية والغربية من المدينة، الهدف منها هو التأكيد على أهمية المحافظة على جمال المدينة والتخلص من القمامة والنفايات بطرق سليمة».

«شملت الحملة توزيع البروشورات على المحلات للتوعية والإرشاد بخصوص النظافة والبيئة وغيرها، مع إزالة الأوساخ ضمن الشوارع والأعشاب الزائدة من المنصفتات، وتوزيع أكثر من ٢٠٠٠ حاوية قمامة، على أن يتم توزيعها لاحقاً على باقي الأحياء».

ومقاييس الحجر المكسّر (الفرشة الأرضية) لأن الحصول عليها أمرٌ في غاية الصعوبة دون توفر الآليات المناسبة».

وتضيف الرئيس المشترك لبيئة البلديات، «هناك عددٌ من الأسباب تتعلق برداءة الطبقة الخرسانية الإسفلتية للطرق القديمة منها ما يكون نتيجة لتلف الطبقة السفلية بسبب الأحمال المرورية المتكررة، وضعف طبقة الأساس، ما جعلها غير قادرة على تحمّل الأحمال المرورية، كذلك عدم كفاية سماكة طبقات الرصف، إلى جانب هبوط الأساس الترابي نتيجة للأحمال الزائدة التي تضغط الأساس فتشتمله أو بسبب الهبوط الفوري الذي يحدث أثناء التنفيذ، لعدم كفاية السماكة وعدم قدرة طبقة القاعدة على تحمل الأحمال التي تعد من أسباب الهبوطات، إلى جانب وجود الماء المتدفق إلى داخل الطبقة عن طريق الفراغات، ما يؤدي إلى ضغط هيدروستاتيكي عند تأثير الحركة».

مشاريع تعبيد طور التنفيذ وأخرى منسيّة:

استطاعت هيئة البلديات تعبيد وإعادة تزفيت آلاف الأمتار المكعبة من الطرقات داخل المدن، في الوقت ذاته بقيت طرقات أحياءٍ أخرى على حالها، واختفت معالمها بسبب الظروف الجوية من الأتربة والانهدامات التي أصابت أجزاءً كبيرة منها.

تقول الرئيس المشترك لبيئة البلديات «سما بكداش»: «تم تعبيد الطرقات داخل المدن بما فيها قامشلو بنواحيها الشرقية والغربية ومنها طريق العنترية والكورنيش والناحية الغربية بمسافة /١٥٠٠٠/ متر مكعب، إضافة إلى صيانة باقي الطرقات، كما تم الانتهاء من مشروع توسعة المدخل الشرقي لمدينة قامشلو بطول /٣٥٠/ متر وعرض /٧/ أمتار، الغاية منه تحويل الطريق إلى «أوتوستراد» للحد من أزمة السير على جسر (جودي- قناة السويس)».

ومن ضمن الخطط المستقبلية التي يتم العمل عليها ودراستها فنياً، هو «بناء طريق للشاحنات موازي لجسر (جودي- قناة السويس) في